

AFRICAN UNION

الاتحاد الأفريقي



UNION AFRICAINE

UNIÃO AFRICANA

Addis Ababa, ETHIOPIA P. O. Box 3243 Telephone: 011-551 7700 Fax: 011-551 7844
website : www.au.int

المجلس التنفيذي
الدورة العادية السادسة والعشرون
أديس أبابا، إثيوبيا، 23-27 يناير 2015

الأصل: إنجليزي

EX.CL/864 (XXVI) iv

تقرير اللجنة الفرعية لمسائل المراجعة

—

أولاً - مقدمة:

1- انعقد الاجتماع السادس للجنة الفرعية لشؤون مراجعة الحسابات في 8 يناير 2015 في أديس أبابا. بدأ الاجتماع عند الساعة 10:00 صباحاً.

ثانياً - الحضور:

2- ترأس الاجتماع رئيس اللجنة الفرعية لشؤون مراجعة الحسابات معالي السيد لازار ماكايات سافويس، سفير جمهورية الكونغو، بحضور ممثلين عن الدول الأعضاء التالية:

1. بوركينا فاسو
2. تشاد
3. الكونغو
4. جمهورية الكونغو الديمقراطية
5. إثيوبيا
6. جامبيا
7. غانا
8. ليسوتو
9. موريتانيا
10. ناميبيا
11. سيشل
12. تنزانيا
13. توجو
14. تونس

ثالثاً - الكلمة الافتتاحية:

3- رحب الرئيس بأعضاء اللجنة الفرعية وعاملي مفوضية الاتحاد الأفريقي في الاجتماع.

4- عبر الرئيس أيضا لجميع الأعضاء وعاملي مفوضية الاتحاد الأفريقي عن أطيح التمنيات لعام 2015 الجديد.

رابعاً- اعتماد جدول الأعمال:

5- قدم الرئيس جدول الأعمال الذي ناقشته اللجنة الفرعية واعتمده على النحو التالي:

1. الكلمة الافتتاحية

2. اعتماد جدول الأعمال

3. بحث مشاريع تقارير اللجنة الفرعية لشؤون مراجعة الحسابات التابعة للجنة الممثلين الدائمين:

أ) مشروع تقرير اللجنة الفرعية لشؤون مراجعة الحسابات عن الاجتماع الذي عقد في 5 نوفمبر 2014

ب) مشروع تقرير اللجنة الفرعية لشؤون مراجعة الحسابات عن الاجتماع الذي عقد من 26 إلى 28 نوفمبر 2014

ج) مشروع تقرير ورشة العمل التدريبية للجنة الفرعية لشؤون مراجعة الحسابات المنعقدة بتاريخ 2 نوفمبر 2014

4. ما يستجد من أعمال.

خامساً- بحث مشاريع التقارير:

6- بحث الاجتماع مشاريع التقارير الثلاثة واعتمدها رهنا بالتعديلات المقترحة. وترفق طيه التقارير المعدلة على النحو التالي:

(1) **الملحق 1:** مشروع تقرير اللجنة الفرعية لشؤون مراجعة الحسابات عن الاجتماع الذي عقد في 5 نوفمبر 2014

(2) **الملحق 2:** مشروع تقرير اللجنة الفرعية لشؤون مراجعة الحسابات عن الاجتماع الذي عقد من 26 إلى 28 نوفمبر 2014

(3) **الملحق 3:** مشروع تقرير ورشة العمل التدريبية للجنة الفرعية لشؤون مراجعة الحسابات المنعقدة بتاريخ 2 نوفمبر 2014

سادسا- ما يستجد من أعمال:

7- نظرا لعدم طرح أي مسائل مستجدة، تم رفع الاجتماع في الساعة الـ 17:30.

AFRICAN UNION

الاتحاد الأفريقي



UNION AFRICAINE

UNIÃO AFRICANA

Addis Ababa, ETHIOPIA P. O. Box 3243 Telephone: 011-551 7700 Fax: 011-551 7844
website : www.au.int

EX.CL/864 (XXVI) iv
ANNEX.1

تقرير اللجنة الفرعية التابعة للجنة الممثلين الدائمين بشأن مسائل مراجعة الحسابات

IA 13825

AFRICAN UNION
الاتحاد الأفريقي



UNION AFRICAINE
UNIÃO AFRICANA

Addis Ababa, ETHIOPIA P. O. Box 3243 Telephone : +251 11-551 7700 Fax : +251 11-551 7844

website : www.africa-union.org

اللجنة الفرعية لمسائل المراجعة
أديس أبابا، إثيوبيا، 5 نوفمبر 2014

Audit S/Cttee/Draft/Rpt

الأصل: إنجليزي

تقرير اللجنة الفرعية التابعة للجنة الممثلين الدائمين
بشأن مسائل مراجعة الحسابات

—

تقرير الاجتماع الرابع للجنة الفرعية

بشأن مسائل مراجعة الحسابات

المنعقد في 5 نوفمبر 2014

أولاً: مقدمة

1. عُقد الاجتماع الرابع للجنة الفرعية بشأن مسائل مراجعة الحسابات في أديس أبابا، إثيوبيا، في 5 نوفمبر 2014، في تمام الساعة 10:30 صباحاً.

ثانياً: الحضور:

2. ترأس الاجتماع رئيس اللجنة الفرعية بشأن مسائل مراجعة الحسابات، سعادة السيد/ لازارى ماكايات سافويس، سفير جمهورية الكونغو، وحضره ممثلو الدول الأعضاء التالية:

1. الكونغو

2. إثيوبيا

3. غانا

4. ليسوتو

5. موريتانيا

6. ناميبيا

7. سيشل

8. توجو

9. تونس

10. تنزانيا

ثالثا. الكلمات الافتتاحية:

3. رحب الرئيس بجميع أعضاء اللجنة الفرعية وموظفي مفوضية الاتحاد الأفريقي في هذا الاجتماع.

اعتماد جدول الأعمال

4. قدم الرئيس جدول الأعمال وتم تعديله واعتماده من قبل اللجنة الفرعية كما يلي:

أ) الكلمات الافتتاحية

ب) اعتماد جدول الأعمال

ج) اعتماد برنامج العمل

د) بحث تحليل تنفيذ الميزانية للفترة من 1 يناير إلى 30 يونيو 2014

هـ) ما يستجد من أعمال

رابعا. اعتماد برنامج العمل

أ) عرض

5. دعي الرئيس، مديرة مكتب المراجعة الداخلية للحسابات إلى تقديم مشروع برنامج عمل اللجنة الفرعية من شهر نوفمبر إلى ديسمبر 2014.

6. قدمت مديرة مكتب المراجعة الداخلية للحسابات برنامج العمل كما يلي:

5 نوفمبر 2014

• بحث تقرير المراجعة الداخلية للحسابات بشأن تحليل تنفيذ الميزانية للربع الأول والثاني من سنة 2014.

• ما يستجد من أعمال

26 و 27 نوفمبر (اجتماع لمدة يومين)

• بحث تقارير أجهزة الاتحاد الأفريقي من قبل مجلس مراجعي الحسابات الخارجيين لعام

2013: -

✓ تقرير بشأن مفوضية الاتحاد الأفريقي لسنة 2013
✓ تقارير بشأن أجهزة الاتحاد الأفريقي الأخرى (البرلمان الأفريقي، محكمة الاتحاد الأفريقي، لجنة الاتحاد الأفريقي للقانون الدولي، مجلس الاتحاد الأفريقي لمكافحة الفساد، لجنة بانجول)،

- متابعة التقرير المتأخر للبرلمان الأفريقي (2012)
- تقرير مجلس مراجعي الحسابات الخارجيين عن عملية التدقيق في المسائل المتعلقة بالمجلس الاقتصادي والاجتماعي والثقافي وفقا لمقرر مالابو في يونيو 2014.
- ما يستجد من أعمال

2 ديسمبر 2014

- ورشة عمل تدريبية حول دور لجان مراجعة الحسابات.
- ما يستجد من أعمال

10 ديسمبر 2014

- بحث واعتماد مشروع التقرير الصادر عن الدورتين السابقتين وتدريب اللجنة الفرعية للجنة الممثلين الدائمين بشأن مسائل مراجعة الحسابات. ما يستجد من أعمال

(ب) المداولات

7. بعد عرض المديرية لبرنامج العمل، طلب الرئيس ردود أفعال الأعضاء على برنامج العمل. كما شكر الأعضاء الرئيس وهيئة مكتبه على وضع برنامج لتوجيه عملهم وأعربوا عن بعض الشواغل التالية:-

- لماذا يوجد تقرير مراجعة حسابات فقط حول المفوضية ولم ترد تقارير من الأجهزة الأخرى،
- طلب إيضاح ما إذا كان مكتب المراجعة الداخلية للحسابات لديه السيطرة الكاملة على المراجعين الداخليين للحسابات في الأجهزة.

- هل ستكون التقارير الواردة من جميع الأجهزة جاهزة في الوقت المناسب لمناقشتها خلال 26 و 27 نوفمبر 2014.
 - لماذا تأخر تقديم التقارير إلى الأعضاء وكانت تحتاج إلى التحسين من أجل منحهم متسعاً من الوقت لقراءة وتعزيز فهمهم لما ينبغي مناقشته.
- 8.. بعد إثارة الأعضاء لهذه المسائل، طلب الرئيس من المفوضية الرد على الشواغل التي أعربوا عنها.

ج) رد المفوضية

مكتب المراجعة الداخلية للحسابات

9. أوضحت مديرة مكتب المراجعة الداخلية للحسابات أن صلاحيات مكتب المراجعة الداخلية للحسابات تقتصر على مراجعة حسابات أجهزة الاتحاد الأفريقي، وأنها لا تشمل الرقابة على مراجعي الحسابات في الأجهزة الأخرى.
10. بشأن التأخير في تقديم التقارير من قبل الأجهزة، أبلغت المديرة الأعضاء بأن تقارير مفوضية الاتحاد الأفريقي والبرلمان الأفريقي جاهزة بجميع اللغات، وسيتم تعميمها على الأعضاء مبكراً في حين تنتظر التقارير من الأجهزة الأخرى، وستعمم أيضاً قبل الاجتماع.

البرمجة وإعداد الميزانية والمالية والمحاسبة

11. كرر رئيس قسم الميزانية التأكيد على أنه في إطار النظم واللوائح المالية الجديدة، فإن مكتب المراجعة الداخلية للحسابات هو مراجع حسابات الاتحاد ومن ثم ، فإن المكتب قد يحتاج إلى النظر في موازنة مراجعات حسابات الاتحاد.

د) الاستنتاجات

12. اعتمد الأعضاء برنامج العمل وطلبوا من المفوضية تعميمه على جميع الأعضاء.

خامساً. بحث تقرير تحليل تنفيذ الميزانية للفترة من 1 يناير إلى 30 يونيو 2014.

(أ) عرض

13. دعي رئيس اللجنة الفرعية مديرة مكتب المراجعة الداخلية للحسابات إلى تقديم التقرير عن تنفيذ الميزانية.

14. شكرت المدير، الأعضاء وقدمت عرضاً حول النتائج الرئيسية للتقرير عن تنفيذ الميزانية كما يلي:

(1) تقييم عام

15. أوضحت المدير أن التقرير يشمل كلاً من الربع الأول (25 % من الميزانية) والربع الثاني (50% من الميزانية) من عام 2014. واعتماداً على نسبة الربع من الميزانية، كانت هناك

تغيرات في معدلات التنفيذ نظراً لكون بعض المصروفات هي سداد غير متكرر..

16. بلغ حساب المعدل الإجمالي لتنفيذ ميزانية مفوضية الاتحاد الأفريقي مقارنة بالميزانية المعتمدة 10% بالنسبة للربع الأول و24% بالنسبة للنصف الأول من السنة المالية المنتهية في 30 يونيو 2014 كما هو مبين في الجدول 1 أدناه :

الجدول 1 :تنفيذ الميزانية الإجمالية

النصف الأول من 2014		الربع الأول من 2014		الميزانية (بالدولار الأمريكي)	البيان
نسبة التنفيذ	النفقات (الدولار الأمريكي)	نسبة التنفيذ	النفقات (بالدولار الأمريكي)		
15%	33,257,311	5%	11,312,735	218,576,722	الميزانية البرنامجية
43%	41,963,519	19%	18,883,075	98,657,641	الميزانية التشغيلية
24%	75,220,830	10%	30,195,810	317,234,363	المجموع

(2) تنفيذ الميزانية التشغيلية

17. بلغ معدل التنفيذ العام للميزانية التشغيلية للمفوضية للربع الأول 19% وهو ما يمثل 18.9 مليون دولار أمريكي في حين وصل معدل التنفيذ في النصف الأول 43% وهو ما يمثل 41.9 مليون دولار أمريكي. ووصلت معدلات التنفيذ هذه إلى مستويات مقبولة باستثناء بند الميزانية لإدخال التحسينات على المباني بتمويل من حكومة الصين والتي كان معدل تنفيذها منخفضاً.

(3) تنفيذ الميزانية البرنامجية

18. بلغ معدل التنفيذ للميزانية البرنامجية للمفوضية للربع الأول 5% وهو ما يمثل 11.3 مليون دولار أمريكي في حين بلغ معدل التنفيذ في النصف الأول 15% وهو ما يمثل 33.26 مليون دولار أمريكي كما هو مبين في الجدول رقم 1 أعلاه. وتعد معدلات التنفيذ هذه منخفضة جداً ويحتاج تنفيذ البرامج إلى نطاق أوسع إذا أريد للأهداف المنشودة أن تتحقق.

انخفاض معدل تنفيذ الميزانية البرنامجية

19. الميزانيات المعتمدة وقيمتها 11.4 مليون دولار أمريكي وتشمل الأنشطة لـ 35 برنامجاً تم تنفيذها بأقل من 40% (في الربع الأول وقد رصدت له 25% من الميزانية)، و 8.4 مليون دولار أمريكي ويشمل الأنشطة لـ 54 برنامجاً تم تنفيذها بأقل من 40% (في النصف الثاني من عام 2014 ورصدت له 50% من الميزانية). وكان التعليل المقدم هو التأخير في توفير الموارد وتأجيل تنفيذ البرامج إلى الربع الثالث والرابع. وأوصى مكتب المراجعة الداخلية للحسابات بأن الإدارات ينبغي أن تكفل تعزيز تطبيقات البرامج في النصف الثاني من العام وإشراك الممولين في تجديد البرامج.

معدل الصفر لتنفيذ الميزانية البرنامجية

20. لم تنفذ الميزانيات المعتمدة وقيمتها **21.1 مليون دولار أمريكي** والتي تشمل أنشطة الـ 289 برنامجاً أو ما يعادل **9.64%** من ميزانية البرنامج. وكان التعليل المقدم من بعض الإدارات هو أن معظم الأنشطة تمت برمجتها للتنفيذ في النصف الثاني من السنة، في حين تدرج آخرون بنقص الموارد كسبب في التأخير في تنفيذ البرامج. وأوصى مكتب المراجعة الداخلية للحسابات بأن على الإدارات أن تعيد النظر في أنشطتها ذات الأولوية لضمان توسيع نطاق تنفيذ البرامج.

البنود التي لم تخصص أو تتوفر لها ميزانية برنامجية

21. لم يتم بعد استلام ما مجموعه 24.3 مليون دولار أمريكي من الميزانية البرنامجية ويشمل 318 بنداً من بنود الميزانية بحلول 30 يونيو 2014. والتعليل المقدم من قبل وحدة تعبئة الموارد في مديرية التخطيط الاستراتيجي هو إفراج بعض الشركاء عن المبالغ في وقت متأخر وعليه فهم يأملون أن يتم استخدام الموارد في النصف الثاني من العام.

22. أوصى مكتب المراجعة الداخلية للحسابات بأن تستعرض المفوضية المشاريع المتأثرة وتعيد ترتيب أولوياتها. وينبغي للمفوضية إذا كان ذلك ممكناً، البحث عن مصادر بديلة للتمويل لضمان تنفيذ البرامج حتى لا تعيق توفير الخدمات.

مستوى عال من تنفيذ الميزانية البرنامجية (أكثر من 100%)

23. اعتمدت ميزانية قدرها **4.0 مليون دولار أمريكي** وتشمل الأنشطة الـ 35 برنامجاً تم تنفيذها بنسبة أعلى من 100% وهي حساب نسبتها في الربع الأول و **3.4 مليون دولار أمريكي** وتشمل الأنشطة لـ 9 برامج كانت وهي حساب نسبتها لنصف السنة. وأوضحت الإدارات في مقابلات أن بعض الأنشطة هي لمرة واحدة أو تتعلق بسلسلة من الاجتماعات عقدت خلال فترة محددة، وبالتالي كانت مستويات الإنفاق عالية.

انشغالات مكتب المراجعة الداخلية للحسابات:

24. كشف استعراض مفصل لتحليل تنفيذ الميزانية أن التنفيذ المنخفض للبرامج الناجم عن نقص الموارد أخذ في الازدياد. ويشير الاتجاه العام هذه السنة إلى أن عدم تحقيق الأهداف والغايات سيكون أسوأ من الأعوام السابقة. ولذا فإن المفوضية مطالبة بتكثيف تعبئة الموارد وينبغي للدول الأعضاء البحث عن مصادر بديلة للتمويل.

ب) المداولات بشأن الشواغل

25. بعد العرض حول تحليل تنفيذ الميزانية للنصف الأول من العام المنتهي في 30 يونيو 2014 من قبل مدير مكتب المراجعة الداخلية للحسابات، دعا رئيس اللجنة الفرعية، الأعضاء إلى تقديم التعليقات على التقرير المقدم.

26. طرح الأعضاء التعليقات والأسئلة العامة التالية:

(1) يسعى الأعضاء إلى معرفة سبب انخفاض تنفيذ الميزانية بأقل من 40% ولماذا لا يفي الشركاء بالتزاماتهم.

(2) علاوة على ذلك، لم يرضى الأعضاء عن الإيضاحات المقدمة من قبل الإدارات بشأن انخفاض تنفيذ البرنامج.

(3) ذكر الأعضاء أن التقرير لم يشر إلى المسؤولين عن تنفيذ البرامج لكي تتم مساءلتهم.

(4) صرح الأعضاء أيضاً أن التقرير يفتقر إلى تفاصيل البرامج الأساسية من حيث التقدم في تحقيق الأهداف المنشودة والنتائج المتوقعة.

(5) ذكّر الأعضاء اللجنة بضرورة تنفيذ توصيات المجلس التنفيذي المعتمدة في ملابو في عام 2014 وجميع البرامج والمهام وغيرها من الإصلاحات الموصي بها وشددوا على ضرورة تقديم تقرير إلى الأجهزة السياسية بحلول يناير عام 2015.

(6) طُلب من المفوضية أيضاً إطلاع الأعضاء على التقدم المحرز في تنفيذ مقرر المجلس التنفيذي EX.CL/828 (XXV) IV وبالذات، الفقرة 2 (2) التي توصي بفرض عقوبات تأديبية على الأفراد الذين لم يلتزموا/أو الإدارات والفقرة 3 التي تحث المفوضية على بذل الجهود اللازمة لتحسين معدلات تنفيذ البرامج المخطط لها خلال العام.

(7) طُلب من اللجنة توضيح الأسباب الرئيسية لعدم وفاء الشركاء بالتزاماتهم بالحصول على التمويل و الشواغل الرئيسية التي أعرب عنها الشركاء.

(8) أكد الأعضاء على النقص في توفير الموارد من قبل الشركاء مما يؤثر بوضوح على تنفيذ البرامج وبالتالي تؤثر على أهداف المنظمة. وجددوا دعمهم للاستمرار في تناول مسألة مصادر التمويل البديلة.

(9) التمس الأعضاء أيضاً توضيحاً حول إدراج صندوق الصين في الميزانية التشغيلية التي من المفترض أن يتم تمويلها بالكامل من قبل الدول الأعضاء.

27. طرح الأعضاء أيضاً تعليقات وأسئلة محددة حول بعض أجزاء التقرير على النحو التالي:

(1) أي رئيس يشار إليه في مقدمه التقرير.

(2) ما معنى المختصر الإنجليزي AU-FRR وقالوا أنه ينبغي توضيح المختصرات التي وردت في النسخة الفرنسية من التقرير بشكل جلي.

(3) التمس التوضيح أيضاً لعبارة "تباين كبير" المذكورة في التقرير وضرورة تعديل العنوان الفرعي للجدول 1 حتى يبرز بوضوح الأرقام للربع الأول والنصف الأول.

(4) التمس توضيح بنود الميزانية المتأثرة بنسبة التنفيذ التي هي 100٪.

(5) طالب الأعضاء أيضاً بالحصول على مزيد من المعلومات حول ما يجابه الشركاء بالضبط في سياسات السفر.

6) أبدي الأعضاء أيضا التعليقات بشأن مسألة التأخير في تقديم التقارير إلى الشركاء مما ساهم في التأخر في الإفراج عن الأموال ، كما لوحظ سابقاً، والإجراءات التي اقترح اتخاذها بشأن المخالفين.

28. مع عدم وجود تعليقات وأسئلة أخرى، دعي الرئيس اللجنة إلى الرد على المسائل التي أثارها الأعضاء.

ج) رد المفوضية

مكتب المراجعة الداخلية للحسابات

29. بدأت المديرية بتوجيه الشكر إلى الأعضاء وقالت إن التقارير ركزت على تحليل تنفيذ الميزانية وليس على أداء البرامج. وأبلغت الأعضاء بأن مكتب المراجعة الداخلية للحسابات ينوي بدء مراجعة أداء ميزانية العام المقبل، لكنها أضافت أيضا أن هذا النشاط سيتطلب موارد حيث أن بعض البرامج يتم تنفيذها على المستوى القطري. وبشأن الشركاء الذين لم يفرجوا عن الأموال، قالت المديرية إن عملية المراجعة لم تشمل إجراء المقابلات مع الشركاء، ولكنها تعتمد فقط على التوضيحات التي تقدمها الإدارات المعنية في مفوضية الاتحاد الأفريقي.

30. بشأن المسائل المحددة، أعلنت المديرية أن الرئيس المشار إليه في التقرير هو رئيسة مفوضية الاتحاد الأفريقي. وأوضحت أيضاً أن المادة المشار إليها، تم نسخها كما هو الحال في لوائح المراجعة الداخلية للحسابات، وأوضحت أنه في الوثيقة الأصلية (النسخة الإنجليزية) تم شرح المختصرات جميعها. وفيما يتعلق بالفروق الهامة، ذكرت المديرية أنها تشير إلى مستويات التنفيذ بالمقارنة مع الميزانية التي تمت ملاحظتها خلال مراجعة الحسابات وبالنسبة للجدول 1 في التقرير، فإن الأرقام تراكمية ويمكن تصحيحها وفقاً لذلك وتعديلها لتكون أكثر وضوحاً.

البرمجة وإعداد الميزانية والمالية والمحاسبة

31. بخصوص إدراج صندوق الصين في الميزانية التشغيلية، قال رئيس قسم الميزانية أنه على الرغم من أن تمويل الميزانية التشغيلية بالكامل يتم من قبل الدول الأعضاء، تم إدراج صندوق الصين في الميزانية التشغيلية لأنه كان من المفترض إدخال التحسينات على المباني وسبق أن وافقت عليه الدول الأعضاء. ويتمثل التحسين كذلك في تجديد المبنى ج أو هدمه وإعادة بنائه مرة أخرى. بيد أنه ووفقاً للسياسة الخارجية الصينية، فإنها لم تحول المبالغ مباشرة لكنها قدمت الدعم العيني. ولذا، فإن النشاط معلق حتى يتولى الصينيون القيام بذلك.

التخطيط الاستراتيجي

32. أقر ممثلو التخطيط الاستراتيجي بمقرر المجلس التنفيذي الصادر في ملابو EX.CL/828(XXV)(IV) حول تحسين أداء الميزانية وأبلغ الأعضاء أن الإدارة اتخذت بالفعل خطوات نحو تنفيذه واغتتمت الفرصة لاستعراض استراتيجية المفوضية وتخطيط البرامج وتنفيذها ورصدها ونظام التقييم، من أجل ضمان حلول شاملة لمشكلة رصد وتقييم تنفيذ البرامج. وقد تم استكمال عملية المراجعة ووضع مشروع لتنفيذ خارطة الطريق. وتشمل الخطوات المقبلة عرض مشروع تنفيذ خارطة الطريق على المفوضية لإدراجه والاعتماد الداخلي. بعد ذلك، سيتم عرضه على الدول الأعضاء للنظر فيه. ومن المقرر أن يبدأ في يناير عام 2015 تنفيذ خارطة الطريق هذه.

33. تماشياً مع الإدارة القائمة على النتائج والجهود المبذولة حالياً للمراجعة الداخلية للانتقال إلى المراجعة القائمة على الأداء، فإن جميع التقارير ستركز في المستقبل أكثر على النتائج والتقدم المحرز في تحقيق الأهداف المحددة. وهذا بدوره سيجعل جميع الإدارات المنفذة خاضعة للمساءلة ومسؤولة عن الموارد المتوفرة لديها، والنتائج التي تتحقق من

توظيف الموارد المتاحة. ونتيجة لذلك، سيتم تزويد الدول الأعضاء بالمزيد من المعلومات المعمقة المتعلقة بالتقدم المحرز في تنفيذ البرامج.

34. في حالة التأخر أو عدم الإفراج عن المبالغ من قبل الشركاء، أبلغ ممثلو التخطيط الاستراتيجي الأعضاء بأن هذا العام فريد من نوعه نظراً لتأخر الشركاء الرئيسيين (ترتيب البرمجة المشتركة والاتحاد الأوروبي) في الوفاء بالتزاماتهم. وأثار الاتحاد الأوروبي شواغلاً حول سياسة السفر للاتحاد الأفريقي بإضافة 20% إلى معدل الأمم المتحدة كبذل إعاشة يومي للبعثات الرسمية، وأعرب عن رغبته في اعتماد سياسة جديدة لا تشمل هذا ليتم تنفيذها. وتشمل السياسة أيضاً قيوداً على عدد أيام السفر شهرياً، والعلاج في إجازة زيارة الوطن، ودفع بدل الإقامة اليومي مع الأخذ بعين الاعتبار أوقات المغادرة، وما إلى ذلك. واعتمدت السياسة من قبل المفوضية وتتم مراجعتها في الوقت الراهن مع مراعاة السياسات والقواعد الأخرى لتقديمها للاعتماد في قمة يونيو عام 2015. وفي غضون ذلك، قامت رئيسة مفوضية الاتحاد الأفريقي بإيقاف دفع 20 في المائة على معدل الأمم المتحدة. ومكنت هذه الخطوة منذ ذلك الحين من إفراج الشركاء عن المبالغ التي ترد أساساً من الاتحاد الأوروبي وترتيب البرمجة المشتركة. وأعلن ترتيب البرمجة المشتركة عن – 12 مليون دولار أمريكي، حيث سيتم الإفراج عن 50% فقط منها هذا العام ويدعم اتفاقية المساهمة مذكرة تفاهم مع المفوضية. وبلغ المبلغ الذي تم الإفراج عنه مليوني دولار أمريكي وأبلغت الإدارات بمنح الأولوية لبرامجها وفقاً للموارد المتاحة.

35 يمكن تبرير انخفاض معدل التنفيذ في هذه الحالة بالرجوع إلى الفقرة 15 من التقرير، التي أظهرت أنه قد خصص لـ 289 بنداً في الميزانية 21 مليون دولار أمريكي وهو ما يمثل 10 في المائة من الميزانية. ويعني هذا أنه في المتوسط يستخدم كل بند في الميزانية حوالي 72.000 دولار أمريكي. ومن وجهة النظر البرنامجية، يدل هذا على أن الإدارات تميل إلى التخطيط لعدد كبير جداً من المشاريع الصغيرة التي لا يمكن قياس أثرها الكبير على في ظل طبيعة التحديات القارية التنموية التي تنوي معالجتها. ويؤيد مشروعنا لتنفيذ خارطة

الطريق إلى قيام الإدارات معاً بوضع وتنفيذ قليل من البرامج عالية الأثر من خلال التخطيط والبرمجة المشتركة، بغية استغلال التآزر وتحقيق المزيد من النتائج مع محدودية الموارد المتاحة، بدلاً من التركيز على الأنشطة والبرامج الصغيرة من قبل الإدارات الفردية.

36. فيما يخص التأخير في تقديم التقارير إلى الشركاء، تم التوضيح بأن هناك تحسناً كبيراً وهذا يشمل استراتيجيات المراجعة وتخطيط البرامج وتنفيذها ورصدها ونظام التقييم بما في ذلك المبادئ التوجيهية المتعلقة بالتقارير والتي من شأنها تعزيز عملية رفع التقارير إلى الشركاء

د. المزيد من المداولات من قبل الأعضاء

37. بعد الحصول على ردود المفوضية، دعي الرئيس الأعضاء إلى الإعراب عن ردودهم م

38. قدم الأعضاء الملاحظات التالية:

(1) أعلن الأعضاء أنه من الواضح أن الشركاء قد يجابهون برنامجاً يتكون أكثر من 25% من أنشطته في السفر الرسمي، وطلبوا من المفوضية معالجة هذه المسألة.

(2) سألوا أيضاً عن سبب إضافة 20% إلى معدل الأمم المتحدة، مع العلم تماماً أن الاتحاد الأفريقي ليس أكثر ثراءً من الأمم المتحدة، مشيرين إلى ضرورة إعادة النظر في هذه السياسة وتعديلها وفقاً لذلك.

سادساً. الاستنتاجات والتوصيات

39. في غياب أي تعليقات أخرى من الأعضاء والمفوضية، اعتمدت اللجنة الفرعية تقرير

تحليل تنفيذ الميزانية للفترة من 1 يناير إلى 30 يونيو 2014 وقدمت التوصيات التالية:

(1) ينبغي أن يتضمن التقرير عن أداء الميزانية المحددة تحليل برامج الإدارات لتحديد ما

إذا كانت مجموعات الأهداف والبرامج قد تحققت.

(2) ينبغي للمفوضية معالجة مشكلة تخطيط البرامج التي لاتزال تؤثر على تنفيذ البرامج.

- (3) ينبغي لمكتب المراجعة الداخلية للحسابات أيضاً رفع تقرير عن أداء البرامج وتحقيق الأهداف بدلاً من تقديم التقارير المالية فقط.
- (4) ينبغي لمكتب المراجعة الداخلية للحسابات لمفوضية الاتحاد الأفريقي مواءمة وتنسيق جميع مهام المراجعة الداخلية للحسابات للاتحاد الأفريقي على النحو المنصوص عليه في لوائح المراجعة الداخلية للحسابات والقواعد واللوائح المالية.
- (5) ينبغي للمفوضية رفع تقرير إلى الدول الأعضاء عن جميع الإصلاحات التي تم القيام بها لتحسين نظم المراقبة الداخلية بما في ذلك تنفيذ سياسة السفر مع الأخذ في الاعتبار قواعد النظام الإداري للموظفين والإجراءات المالية لقمة يونيو عام 2015
- (6) ينبغي معالجة مسألة مصادر التمويل البديلة على وجه السرعة من قبل الدول الأعضاء لسد فجوات التمويل الكبيرة.

سابعاً. ما يستجد من أعمال:

40. بما أنه لم تكن هناك أي مسائل أخرى للمناقشة، رفعت الجلسة في الساعة 12:10 مساءً.

AFRICAN UNION
الاتحاد الأفريقي



UNION AFRICAINE
UNIÃO AFRICANA

Addis Ababa, ETHIOPIA P. O. Box 3243 Telephone 251115 517700
Website: www.africa-union.org

EX.CL/864 (XXVI) iv
ANNEX.2

تقرير اللجنة الفرعية لمسائل المراجعة

IA 13826

AFRICAN UNION
الاتحاد الأفريقي



UNION AFRICAINE
UNIÃO AFRICANA

Addis Ababa, ETHIOPIA P. O. Box 3243 Telephone : +251 11-551 7700 Fax : +251 11-551 7844
website : www.africa-union.org

اللجنة الفرعية لمسائل المراجعة
أديس أبابا، إثيوبيا، 26-28 نوفمبر 2014

Audit S/Cttee/Draft/Rpt

الأصل: إنجليزي

تقرير اللجنة الفرعية لمسائل المراجعة

أولاً: مقدمة:

1. عقد الاجتماع الخامس للجنة الفرعية لمسائل المراجعة في أديس أبابا، إثيوبيا، من 26-28 نوفمبر 2014.

ثانياً: الحضور:

2. ترأس الاجتماع ، سعادة السيد ساجو جاللو، سفير جمهورية جامبيا والنائب الأول لرئيس اللجنة الفرعية لمسائل المراجعة وحضره ممثلو الدول الأعضاء التالية:

1. بوركينا فاسو
2. تشاد
3. الكونغو
4. جمهورية الكونغو الديمقراطية
5. إثيوبيا
6. جامبيا
7. غانا
8. ليسوتو
9. موريتانيا
10. ناميبيا
11. سيشل
12. جنوب أفريقيا
13. تنزانيا
14. توجو
15. تونس

ثالثا. الكلمات الافتتاحية:

3. رحب الرئيس بجميع أعضاء اللجنة الفرعية وأعضاء مجلس مراجعي الحسابات الخارجيين، وممثلي مختلف أجهزة الاتحاد الأفريقي ، وموظفي مفوضية الاتحاد الأفريقي في هذا الاجتماع.

4. أعرب الرئيس عن شكره لأعضاء مجلس مراجعي الحسابات الخارجيين على الخدمات المقدمة والعمل الجيد الذي قاموا به.

رابعا. اعتماد جدول الأعمال

5. قدم الرئيس جدول الأعمال وتم تعديله واعتماده بعد المناقشة من قبل اللجنة الفرعية كما يلي:

- 1- الكلمات الافتتاحية
- 2- اعتماد جدول الأعمال
- 3- بحث التقارير المالية لعام 2013 لأعضاء مجلس مراجعي الحسابات الخارجيين :

أ) التقرير والبيانات المالية للمحكمة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2013؛

ب) التقرير والبيانات المالية للبرلمان الأفريقي للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2013؛

ج) التقرير والبيانات المالية للجنة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب (لجنة بانجول) للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2013؛

د) التقرير والبيانات المالية لوكالة التخطيط والتنسيق للنيباد للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2013؛

هـ) التقرير والبيانات المالية لمجلس الاتحاد الأفريقي الاستشاري لمكافحة الفساد للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2013؛

(و) التقرير والبيانات المالية لمفوضية الاتحاد الأفريقي للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2013؛

4- ما يستجد من أعمال

خامسا - بحث التقارير المالية لعام 2013 لأعضاء مجلس مراجعي الحسابات الخارجيين:

6. دعا الرئيس، مجلس مراجعي الحسابات الخارجيين للاتحاد الأفريقي إلى تقديم العروض وطلب من المجلس التركيز على المسائل الرئيسية / البالغة الأهمية المثارة في التقارير. وأشار إلى أن هذا النهج سوف يتيح للأعضاء فرصة التركيز على المسائل الرئيسية التي تستدعي اهتمام اللجنة الفرعية.

7. قدم رئيس مجلس مراجعي الحسابات الخارجيين للاتحاد الأفريقي ونائبه العروض حول ستة تقارير مراجعة في اليوم الأول للاجتماع. وفي الأيام التالية للاجتماع تم إجراء المداولات والتعليقات والردود الإدارية.

8. تتضمن الفقرات التالية موجز العروض والمداولات والتعليقات والردود الإدارية التي أجراها مجلس مراجعي الحسابات الخارجيين إلى جانب نتائج وتوصيات اللجنة الفرعية لكل تقرير مراجعة:

ألف) التقرير والبيانات المالية للمحكمة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2013؛

1) عرض مجلس مراجعي الحسابات الخارجيين للاتحاد الأفريقي

9. أعرب رئيس مجلس مراجعي الحسابات الخارجيين عن شكره للأعضاء وأشار إلى أن رأي المراجعة حول البيانات المالية للمحكمة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب (محكمة

الاتحاد الأفريقي) كان نظيفا، مشيرا إلى أن البيانات لعام 2013 خالية من الأخطاء الجوهرية. وأوضح رئيس المجلس أيضا القضايا الرئيسية الواردة في التقرير على النحو التالي:

تنفيذ الميزانية

10. بلغ تنفيذ الميزانية التشغيلية نحو 89% ولم يكن هناك تجاوز في الانفاق. علما بأنه من أصل 2362315 دولار أمريكي من الميزانية المعتمدة للبرامج من الشركاء الخارجيين، تم استلام 200,992 دولار أمريكي فقط (42%) وتم إنفاقه، مما يؤثر على تنفيذ البرامج.

نفقات السفر في الإجازة إلى الوطن

11. يمثل 29,000 دولار أمريكي نفقات السفر في الإجازة إلى الوطن ولم يتم تبريره حيث لم يقدم المستفيدون بطاقات الصعود إلى الطائرة.

عملية التعيين

12. تمت الموافقة على هيكل تشغيلي جديد للمحكمة واعتمد في يونيو 2007 ويناير 2012، وتم مراجعته لاحقا، مما يقتضي تعيين 45 موظفا إضافيا للانضمام إلى المحكمة في مايو 2013. ووفر الاتحاد الأفريقي 1000000 دولار أمريكي للبدء في عملية التعيين، ولكن إلى حتى وقت المراجعة لم يتحقق أي تعيين وكانت العملية بطيئة للغاية.

عدم الاتساق في شروط عقود العاملين

13. عند تجديد العقود المنتهية صلاحية، مُنح بعض الموظفين عقوداً لعامين إضافيين، بينما مُنح اثنين منهم عقودا لمدة سنة واحدة فقط لكل منهما، مما لا يتسق مع القواعد.

إدارة المخازن

14. على الرغم من توصيات المراجعة السابقة، لم يوقع رئيس الوحدة على الطلبات الخاصة باستخراج المواد.

إدارة الأصول

15. لم يتم تدوين الأصول الثابتة التي تم شراؤها بقيمة 18600.00 دولار أمريكي خلال العام في سجل الأصول، ولم يشر إليها.

إدارة المشتريات

16. لم تضع المحكمة خطة شاملة للمشتريات ولا التقرير السنوي للمشتريات للعام 2013 على النحو المنصوص عليه في القسمين 5.3 و 20.2 من دليل المشتريات للاتحاد الأفريقي .

إشراك القضاة في المسائل الإدارية

17. لوحظ أنه خلال الفترات الفاصلة بين الدورات، يتوقع أن يجري القضاة أبحاثا ويعدو لجميع القضايا التي سيتم بحثها في الدورات المقبلة، إلا أنهم كانوا يشاركون أيضا في مسائل إدارية للمحكمة، مثل تعيين العاملين. وهذا قد يؤدي إلى التضارب بين أدوار القضاة والمسجل.

(2) تعليقات المحكمة

18. بعد هذا العرض، منح رئيس اللجنة الفرعية الكلمة للمحكمة الأفريقية للتعليق عليها وكان رد الممثل كما يلي:

(أ) وافقت المحكمة الأفريقية على نتائج وتوصيات مجلس مراجعي الحسابات الخارجيين بشأن تنفيذ الميزانية والسفر في الإجازة إلى الوطن.

ب) فيما يتعلق بعملية التعيين ، أوضحت المحكمة الأفريقية أنها أعلنت عن جميع الوظائف في عام 2012. ولكن للأسف كان التمويل غير متوفر، وأنها منحت فقط 1 مليون دولار أمريكي في عام 2013 للتعيين في عام 2014. وكان المبلغ كافيا فقط للتعيين في عشرة (10) مناصب تم شغل 7 منها بالمرشحين المتقدمين في عام 2012. ولم يتم شغل الوظائف الثلاث الأخرى بسبب عدم كفاية عدد المرشحين المؤهلين ..

ج) فيما يتعلق بعدم اتساق شروط العقد، ذكرت المحكمة الأفريقية أنه على الرغم من أن لوائح الموظفين تنص على أن العقود يجب أن تكون لمدة عامين، يتوقف ذلك فقط على كون الأداء مرضيا.

د) أشارت المحكمة الأفريقية أيضا إلى أنها ستعد خطة للمشتريات لعام 2015 بحلول يناير عام 2015، وتقريبا عن المشتريات بحلول 31 ديسمبر عام 2015.

هـ) فيما يتعلق بإدارة المخازن، ذكرت أن رؤساء الأقسام شرعوا في التوقيع على طلبات الشراء وفقا للتوصية.

و) ذكرت المحكمة الأفريقية أن بيانات الأصول الثابتة قد ضاعت للأسف خلال تحديث برمجيات باستيل التي حطمت النظام. ومع ذلك، هناك نسخة احتياطية خطية (ونسخة ورقية) في نظام إكسل يتم استخدامها لتحديث البيانات غير أن هذه العملية لم تكتمل بعد. وقد تم تعيين موظفين اثنين من صندوق المجموعة الأوروبية وتم تكليف واحد منهم لتحديث سجلات الأصول.

ز) فيما يتعلق بمشاركة القضاة في المسائل الإدارية، ذكرت المحكمة الأفريقية أن ذلك يتم وفقا للمادة 24 (1) من البروتوكول الذي يخول للمحكمة صلاحية تعيين المسجل، لذا يمكنها في هذا الصدد أيضا القيام بمهام إدارية.

ج) المداولات

19. بعد هذا العرض والتعليقات التي أدلت بها الإدارة، فتح رئيس اللجنة الفرعية باب المناقشة للأعضاء. خلال المناقشة التي تلت ذلك، أبدى الأعضاء التعليقات والملاحظات التالية:

أ) أعرب الأعضاء عن شكرهم لمجلس مراجعي الحسابات الخارجيين للاتحاد الأفريقي للعرض والمراجعة الجيدة التي قام بها.

ب) ذكر الأعضاء أن مقترحات ميزانية العام المقبل يجب أن تخضع لشرط مسبق بتنفيذ توصيات المراجعة. وذكروا أيضا أنه كان يتعين على مجلس مراجعي الحسابات الخارجيين التوصية بفرض عقوبات على الانتهاكات التي تمت ملاحظتها.

ج) ذكر الأعضاء أن كل سفر، سواء لإجازة إلى الوطن أو لأغراض رسمية، يجب أن تبريره بطاقة الصعود إلى الطائرة. وطلب الأعضاء من مفوضية الاتحاد الأفريقي تزويدهم بنسخة من سياسة السفر.

د) طلب الأعضاء توضيح ما إذا كان ينبغي أن تكون للمحكمة سياستها الخاصة بالتعيين أو استخدام سياسة مفوضية الاتحاد الأفريقي. وذكر الأعضاء أيضا أنهم يرون أنه كان من المفروض أن يكفي 1 مليون دولار أمريكي للقيام بجميع عمليات التعيين.

هـ) أراد الأعضاء معرفة الوضع الحالي لتنفيذ التوصية حيث أن التواريخ المقترحة للتنفيذ كانت قد انقضت بالفعل بالنسبة لبعض البنود.

و) طلب الأعضاء شرح كيفية إمكانية فقدان البيانات الخاصة بالأصول الثابتة وتم تقديم أرقام جزئية إلى مراجعي الحسابات.

ز) تساءل الأعضاء كذلك عن سبب إفراج الشركاء عن 992200 دولار أمريكي فقط من المبلغ المتوقع وقيمتها 2362315 دولار أمريكي، وأشاروا إلى أنه يجب أن تكون للاتحاد الأفريقي مصادر تمويل يمكن التنبؤ بها ومستدامة لتنفيذ برامجه.

4) ردود المحكمة الأفريقية

20. في أعقاب المداولات، أعطى رئيس اللجنة الفرعية الكلمة للمحكمة الأفريقية للرد على الانتشغالات التي أثارها الأعضاء، وكانت ردود المحكمة الأفريقية كما يلي:

أ) أوضحت المحكمة أن 1 مليون دولار أمريكي تشمل تكلفة فريق إجراء المقابلات ، وتكاليف بدء التعيين ومرتببات العاملين لمدة عام، وبالتالي كان كافيا فقط لتعيين 10 عاملين.

ب) فيما يتعلق بالبيانات المفقودة، أوضحت المحكمة أن البيانات لعام 2007 وجزء من عام 2008 لا تزال في النظام وتم حفظ جميع البيانات في ميكروسوفت إكسل و بالتالي كان هناك فقدان جزئي فقط للبيانات. وستتم إعادة إدخال البيانات الموجودة في إكسل في النظام للتأكد من استكماله.

ج) أشارت المحكمة الأفريقية أيضا إلى أنها تطبق سياسة الاتحاد الأفريقي في التعيين وتدعو عادة موظفي مفوضية الاتحاد الأفريقي للمساعدة في عملية التعيين وإجراء المقابلات.

5) خلاصة وتوصيات اجتماع اللجنة الفرعية

21. أعربت اللجنة الفرعية عن تقديرها لتقرير المراجعة الذي قدمه مجلس الاتحاد الأفريقي لمراجعي الحسابات الخارجيين. وأحاطة علما برأي مراجعي الحسابات الذي يشير إلى أن البيانات المالية تظهر بصورة صحيحة، جميع النواحي الجوهرية للموقف المالي للمحكمة الأفريقية حتى 31 ديسمبر 2013.

22. من ناحية أخرى، أعربت اللجنة الفرعية عن قلقها إزاء مواطن الضعف التي أثارها تقرير المراجعة، خصوصا حول ما يلي: (أ) تنفيذ الميزانية، (ب) الإجازة للسفر إلى الوطن، (ج) عملية التعيين (د) الأصول وإدارة المخازن، (هـ) إدارة المشتريات. كما أعرب الأعضاء عن قلقهم الشديد إزاء تضارب الاختصاصات بشأن أدوار القضاة والمسجل في المسائل الإدارية.

23. استنادا إلى المناقشة التي تلت ذلك، قدمت اللجنة الفرعية التوصيات التالية إلى لجنة الممثلين الدائمين للنظر فيها:

أ) يجب أن يكون هناك شرط أو طلب بأن تقدم جميع أجهزة الاتحاد الأفريقي مصفوفة حول الوضع الخاص بتنفيذ توصيات مجلس مراجعي الحسابات الخارجيين للاتحاد الأفريقي عند بحث ميزانياتها.

ب) ينبغي فرض العقوبات على الانتهاكات وعدم الامتثال لنظم ولوائح الاتحاد الأفريقي وتوجيهات السياسة حسب الاقتضاء.

ج) استحضار العمل الجاري بشأن المصادر البديلة لتمويل ميزانية الاتحاد الأفريقي وتشجيع الدول الأعضاء على تسريع المشاورات بشأن طريق المضي قدما وذلك حتى يكون للاتحاد تمويل مستدام، يمكن التنبؤ به.

د) موازنة أدوار القضاة والمسجل في الإشراف على العمليات اليومية للمحكمة وإدارتها وفقا للقواعد.

هـ) طلب قيام مفوضية الاتحاد الأفريقي بتعميم وثائق السياسة للاتحاد الأفريقي حول السفر (بما في ذلك الإجازة إلى الوطن) وعملية التعيين ، على الدول الأعضاء.

باء) التقرير عن البيانات المالية للبرلمان الأفريقي للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2013

1) عرض مجلس الاتحاد الأفريقي لمراجعي الحسابات الخارجيين

24. أعرب رئيس مجلس مراجعي الحسابات الخارجيين عن شكره للأعضاء وأشار إلى أن رأي المراجعة عن البيانات المالية للبرلمان الأفريقي كان نظيفا مشيرا إلى أنها خالية من الأخطاء الجوهرية. في هذا الصدد، قدم رئيس المجلس أيضا القضايا الرئيسية الواردة في التقرير كما يلي :

عدم الكشف الكافي

25. تتطلب المبادئ العامة للمحاسبة المقبولة أنه ينبغي الكشف الكافي عن بنود البيانات المالية في مذكرات. وقد لوحظ عدم وجود مذكرات للكشف عن الأرصدة في بيان الإيرادات والمصروفات. بالإضافة إلى ذلك، كانت هناك إيرادات بمبلغ قيمته 1325629 دولار أمريكي لم يتم تفسيرها في أي مذكرة .

معالجة غير سليمة لنفقات الاستهلاك

26. ينبغي أن يعالج الاستهلاك كتعديل للقيمة الدفترية الصافية للأصول بدلا من كونه نفقات. ومع ذلك، من الملاحظ أن استهلاكا بقيمة 20,049 دولار أمريكي قد سجل كنفقات.

رقابة الأصول الثابتة

27. أثناء مراجعة الحسابات، تم اكتشاف عدم وجود قائمة لتوزيع 25 حاسوباً محمولاً محمول تم شراؤه.

دفع التأمين على أصول لا قيمة لها

28. لوحظ أن البرلمان الأفريقي لا يزال يدفع التأمين لمركبات استهلكت بالكامل، على الرغم من أنها كانت لا تزال قيد الاستعمال .

الرسوم المصرفية

29. يحتفظ البرلمان الأفريقي بعشرة (10) حسابات مصرفية وتم إنفاق ما مجموعه 61,663.08 على الرسوم المصرفية في عام 2013 حيث بلغت رسوم حساب واحد منها 55,898 دولار أمريكي (90.7%). ولم يقدم أي تفسير لذلك.

القيادة الاستراتيجية والتوجيه

30. كان هناك غموض في تحديد الإدارة والأدوار الإدارية للمكتب والكاتب ومسؤوليات كل منهما. وأشار أيضا إلى أن البرلمان الأفريقي ليست لديه خطة تشغيلية سنوية، وخطط لوحدة الأعمال وخطط عمل فردية. ولم يكن هناك أيضا أي رصد لأداء ونظم مراجعة لقياس التقدم المحرز في تحقيق الأهداف.

إدارة الموارد البشرية- التعيين والتدريب

31. أشار فريق التدقيق إلى حدوث تأخير في تنفيذ خطة التعيين. وكذلك ليست لدى البرلمان الأفريقي سياسة قائمة للتدريب، وبالتالي من الصعب تحديد الاحتياجات التدريبية. وبما أنه لا توجد خطط عمل فردية، كان من الصعب تقييم تقارير الأداء.

عدم تقديم مستندات السيارات

32. لوحظ أن هناك 9 موظفين تم منحهم قروض سيارات بمبلغ قيمته 130,000 \$ في عام 2013 ولكن لم تقدم وثائق الملكية إلى الموظف المالي حسبما تقتضيه اللوائح.

المساءلة عن السفر في الإجازة إلى الوطن

33. على الرغم من أن الموظفين الذين ذهبوا في إجازة إلى الوطن في عام 2013 تم الدفع لهم نقداً، لم يكن هناك دليل مثل بطاقات الصعود لإثبات سفرهم بالفعل.

الاتصال وأصحاب المصلحة

34. على الرغم من تزويد المراجعين باستراتيجية اتصالات تمشياً مع الخطة الاستراتيجية للفترة 2006-2010، لم تخدم هذه الاستراتيجية الغرض حيث أنها لم تكن معتمدة ولم تركز أكثر على الاتصالات الخارجية.

الإدارة - مهمة المراجعة الداخلية

35. هناك تناقض بين القرار التنفيذي والنظم واللوائح المالية للاتحاد الأفريقي حول مهمة المراجعة الداخلية في الاتحاد. كما لوحظ أن منصب رئيس المراجعة الداخلية يأتي في الإدارة الوسطى وهذا قد يمس بمسألة الاستقلالية. وعلاوة على ذلك، ليس لوحدة المراجعة الداخلية استقلال مالي حيث أن ميزانيتها تقع في نطاق سلطة المنظمة الخاضعة للمراجعة.

(2) تعليقات البرلمان الأفريقي

36. بعد تقديم العروض، أعطى رئيس اللجنة الفرعية الكلمة لممثل البرلمان الأفريقي للتعليق عليها وكان رد الممثل على النحو التالي:

(أ) اتفق البرلمان الأفريقي مع التوصية الخاصة بعدم الكشف الكافي .

ب) فيما يتعلق بمعالجة حساب الاستهلاك، ذكر أن المواد المستهلكة كانت مرتبطة بالأصول الثابتة المشتراة قبل عام 2013، وكان هناك اختلاف في تفسير القواعد المالية فيما يتعلق بمعاملة حساب الاستهلاك.

ج) فيما يتعلق بالرقابة على الأصول الثابتة، ذكر ممثل البرلمان الأفريقي أن الحواشيب المحمولة هي الآن في عهدة موظف تكنولوجيا المعلومات الذي يقوم بإعدادها قبل إصدارها. د) تم دفع التأمين على السيارات التي لا قيمة لها على أساس القيمة المقدرة لها من قبل شركات التأمين للامتثال لمتطلبات استمرار استعمالها . علما بأن البرلمان الأفريقي بصدد شراء سيارات جديدة وبالتالي سوف يتخلص من السيارات القديمة.

هـ) فيما يتعلق بالرسوم المصرفية، تم تقديم توضيح بأن أحد الحسابات المصرفية بالرائد عليه رسوم عالية جدا بسبب اتفاق البرلمان الأفريقي مع البنك على تنفيذ جميع المعاملات من حساب الرائد. وذكروا أيضا أنهم بصدد التشاور مع البنك بهدف تخفيض الرسوم المصرفية.

و) فيما يتعلق بقيادة البرلمان، قدم توضيح بأن الإدارة العليا للبرلمان تتكون من أعضاء البرلمان الوطنية للدول الأعضاء. وهناك تداخل بين مسؤوليات المكتب والكاتب. ومع ذلك، يجري العمل على وضع بروتوكول جديد بهدف تحديد الأدوار بوضوح.

ز) فيما يتعلق بالتوجه الاستراتيجي للبرلمان الأفريقي ، ذكر أنه تم وضع الخطة الاستراتيجية وتدريب جميع الموظفين. وذكر أيضا أن البرلمان يقوم حاليا بمراجعة الخطة الاستراتيجية بهدف تحديد المجالات ذات الأولوية للتنفيذ.

ح) ذكر البرلمان أيضا أن عملية التعيين مستمرة وسيتم الانتهاء منها في نهاية عام 2014.

ط) بخصوص إدارة وتقييم الأداء ، قدم توضيح بأن التدريب التوجيهي حول إدارة الأداء قد استكمل.

ي) وعن عدم تقديم وثائق السيارات التي تم الحصول عليها بقروض، قدم جميع الموظفين المعنيين وثائق الملكية الآن وفقا للتوصيات.

ك) فيما يتعلق برعاية العاملين ، صرح البرلمان الأفريقي بأن هناك عدم يقين وصدمة في أوساط العاملين نظرا لعدم تأكدهم من الاحتفاظ بوظائفهم جراء عملية التعيين الجارية والمفتوحة أمام المرشحين الداخليين والخارجيين.

3) المداولات

37. في أعقاب العروض، منح رئيس اللجنة الفرعية الكلمة للأعضاء لإبداء تعليقاتهم. وفي المناقشة التي تلت ذلك، أبدى الأعضاء التعليقات والملاحظات التالية:

أ) طلب الأعضاء توضيح عدد الحسابات النشطة من بين الحسابات المصرفية العشرة 10 واما إذا كانت كلها ضرورية لتشغيل البرلمان الأفريقي . وفيما يتعلق كذلك بعدم الكشف الكافي عن الحسابات ، تساءل الأعضاء عن السبب.

ب) أعرب الأعضاء أيضا عن انشغالاتهم عما إذا كان قد تم بالفعل تنفيذ التوصيات نظرا لإنقضاء الخط الزمني المحدد للتنفيذ الذي تمت الإشارة إليه في نطاق تعليق الإدارة وما هي الأدلة المتاحة فيما يخص الإجراءات التي اتخذت بشأن التوصيات.

ج) تساءل طلب الأعضاء أيضا لماذا تم منح قروض للسيارات تتجاوز الحد المسموح به وهو 40,000 دولار أمريكي.

د) طلب الأعضاء توضيح ما إذا كان يتم دفع المساهمات الطوعية والموارد من الشركاء مباشرة إلى البرلمان أو من خلال مفوضية الاتحاد الأفريقي .

هـ) طلب الأعضاء توضيح الدور الرقابي لمكتب المراجعة الداخلية على مهام المراجعة الداخلية الأخرى لأجهزة الاتحاد الأفريقي .

4) ردود الاتحاد الأفريقي والمفوضية

38. أتاح رئيس اللجنة الفرعية الكلمة لممثل الاتحاد الأفريقي ومفوضية الاتحاد الأفريقي للرد على الانشغالات التي أثارها الأعضاء وتم تقديم التفسير التالي:

أ) شرح البرلمان الأفريقي أن كل الحسابات المصرفية العشرة (10) لا تزال نشطة حيث أن كل شريك (مانح) يتطلب فتح واستخدام حساب منفصل، وأن حساب البنك بالرائد هو حساب عملة البلد المضيف ويستخدم لإجراء جميع المدفوعات المحلية. وعلاوة على ذلك، وافق البرلمان على تقديم الإفصاحات المناسبة على النحو الموصى به من قبل مراجعي الحسابات.

ب) فيما يتعلق بمنح قروض للسيارات تتجاوز الحد المسموح به بمبلغ 40,000 دولار أمريكي، أوضح البرلمان أن استعادة هذه القروض قد اكتملت تماما.

ج) ذكر البرلمان أنه قد بدأ بالفعل تنفيذ توصيات المراجعة ولكن الخطوط الزمنية المتوقعة لبعض التغييرات تتوقف على توفر الموارد اللازمة لتنفيذها.

د) أكد البرلمان الأفريقي أيضا أن أطول فترة لعقود الموظفين في البرلمان الأفريقي في الوقت الراهن هي ثلاثة (3) أشهر في انتظار تعيين الموظفين بعقود ثابتة، وهذا يؤثر على أداء الموظفين.

هـ) أوضح البرلمان الأفريقي أن بعض الشركاء (مثل المفوضية الأوروبية) تدفع مساهماتها إلى مفوضية الاتحاد الأفريقي ومن ثم يتم نقل الأموال إلى البرلمان الأفريقي. وعندما تجرى المفاوضات مباشرة مع الشركاء، يتم تحويل الأموال مباشرة إلى البرلمان الأفريقي. وفي حالات أخرى، يحتفظون بالأموال ويدفعون مباشرة لأي سلع أو خدمات.

و) أوضحت المفوضية أن النظم واللوائح المالية الجديدة للاتحاد الأفريقي تقتضي أن يقوم مكتب المراجعة الداخلية بمراجعة جميع أجهزة الاتحاد الأفريقي، لكنه لم يشر إلى الدور الرقابي للمكتب على مهام المراجعة الداخلية الأخرى.

5) خلاصة وتوصيات اجتماع اللجنة الفرعية

39. تحيط اللجنة الفرعية علما بتقرير ورأى المراجعة الذي يشير إلى أن البيانات المالية تظهر بصورة عادلة، جميع النواحي الجوهرية، للموقف المالي للبرلمان الأفريقي حتى 31 ديسمبر عام 2013.

40. أعربت اللجنة الفرعية عن انشغالها إزاء مواطن الضعف التي أثرت في تقرير المراجعة والتي تشمل ما يلي: (أ) انشغالات كبيرة بشأن نقص المعلومات المالية الكافية المقدمة من قبل البرلمان، (ب) الإدارة النقدية (أي الحسابات المصرفية والرسوم المصرفية الضخمة) و(ج) عملية التعيين، (د) التدريب والتنمية، (و) الإدارة السليمة لمهام المراجعة الداخلية (في البرلمان

الأفريقي مقابل مفوضية الاتحاد الأفريقي)، (ز) سياسة الاتصالات، و (ح) سياسة الاستشارة للموظفين، (ط) نقص الوثائق المتعلقة بالإجازة إلى أرض الوطن وتسديد قروض السيارات.

41. قررت اللجنة الفرعية تقديم التوصيات التالية إلى لجنة الممثلين الدائمين للنظر فيها:

أ) "ضرورة وجود مصفوفة لوضع التنفيذ " و " نظام تطبيق العقوبات " (كما ذكر أعلاه بالنسبة لجميع أجهزة الاتحاد الأفريقي).

ب) طلب تنفيذ البرلمان الأفريقي توصيات مجلس الاتحاد الأفريقي لمراجعي الحسابات الخارجيين تنفيذًا كاملاً.

ج) قيام مكتب المراجعة الداخلية لمفوضية الاتحاد الأفريقي بدور رقابة جميع مهام المراجعة الداخلية لأجهزة الاتحاد الأفريقي الأخرى.

د) مناقشة اللجنة الفرعية المعنية لمسائل مراجعة ميزانية مكتب المراجعة الداخلية ورفع توصية إلى لجنة الممثلين الدائمين بشأنها لتأمين الموارد المالية والبشرية الكافية بغية تعزيز استقلالية مهام مراجعة الحسابات.

هـ) حث أجهزة الاتحاد الأفريقي على تنفيذ مقررات المجلس التنفيذي التي تؤثر على رعاية العاملين وأخذ الإدارة في الاعتبار كفاءة تقديم المشورة للموظفين على النحو الملائم .

و) توصي اللجنة الفرعية بشدة بأن يقوم البرلمان وكافة أجهزة الاتحاد الأخرى بتوفير المعلومات الكافية في البيانات المالية.

جيم) التقرير عن البيانات المالية للجنة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب (اللجنة) في بانجول للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2013

1) عرض مجلس الاتحاد الأفريقي لمراجعي الحسابات الخارجيين

42. أشار مجلس مراجعي الحسابات الخارجيين إلى أنه لا يستطع الإعراب عن رأيه حول البيانات المالية للجنة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب حيث أن اللجنة لم توقع بعد على تلك البيانات حسب معايير المحاسبة الدولية. عدى ذلك ، قدم مجلس مراجعي الحسابات الخارجيين القضايا الرئيسية الواردة في التقرير كما يلي :

تنفيذ الميزانية

43. تم تنفيذ الميزانية العامة بحكمة مع إنفاق إجمالي بلغ 3,202,837.00 دولار أمريكي ويمثل 79% من مجموع الميزانية. غير أن الاعتمادات في ميزانية بدل التعيين وبدل النيابة التي تبلغ ما قيمته 70,000 دولار أمريكي و 20,000 دولار أمريكي على التوالي لم تستخدم على الإطلاق. من ناحية أخرى، لم يتم تخصيص اعتمادات من مساهمات الدول الأعضاء للبرامج.

عدم توفر البيانات المالية

44. في وقت المراجعة، لم يكن قد تم إعداد البيانات المالية الشاملة خلافا لاحكام المادة 88 من النظم واللوائح المالية. وتفتقر البيانات المقدمة للمراجعة إلى الكشف عن طريق مذكرات ولا تعكس شراء المعدات المكتبية بمبلغ قيمته 39,422.41 دولار أمريكي، والمدفوعة نقدا من الجهات المانحة بمبلغ قيمته 137,669.00 دولار أمريكي.

السلف غير المسددة من الموظفين بعد انتهاء الخدمة

45. هناك موظفان منتهية خدمتهما وبيديان للمفوضية بما مجموعه 43,810.60 دولار أمريكي.

خطة التعيين غير المنجزة

46. في يناير 2010 ، تمت الموافقة على 33 وظيفة إضافية لأمانة اللجنة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب بموجب مقرر المجلس التنفيذي (XIV) EX.CL/Decision 467 بشأن التعديلات التي تجرى على هيكل مابوتو. وحتى وقت المراجعة، لم يتم الانتهاء من التعيينات.

سجل الأصول الثابتة

47. لم تسجل الأصول التي تمت حيازتها في الأعوام 2011 و 2012 و 2013 والتي تستوفي عتبات الـ 500 دولار أمريكي لتكوين رأس المال في الأصول الثابتة. وفي الوقت نفسه، سجلت الأصول ذات قيم أقل من عتبة تكوين رأس المال.

إدارة المشتريات

48. لم تقم اللجنة بإعداد خطة وتقرير للمشتريات على النحو المنصوص عليه في دليل المشتريات.

(2) تعليقات اللجنة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب (لجنة بانجول)

49. بعد تقديم العروض، أعطى رئيس اللجنة الفرعية الكلمة للجنة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب للتعليق عليها وكان رد الأمانة العامة على النحو التالي:

أ) لم تستخدم الميزانية لدفع بدل التعيين حيث لم يكن هناك تعيين خلال الفترة التي يشملها التقرير. وبالمثل، لم تكن هناك مناصب تستدعي العمل بالنيابة خلال نفس الفترة لاستخدام

الميزانية لبدل النيابة. وعلاوة على ذلك، لم تحصل اللجنة على أية مخصصات من مساهمات الدول الأعضاء، وتم تمويل البرامج بالكامل من قبل الشركاء.

(ب) فيما يتعلق بعدم توفر البيانات المالية، أوضحا الأمانة العامة للجنة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب أن المراجعة تمت في الوقت الذي كان فيه رئيس المالية في خدمة الدورة العادية الخامسة والخمسين المنعقدة في لواندا، أنجولا. ومع ذلك، تم إعداد البيانات المالية وتوقيعها وإدراج العناصر المفقودة الواردة في تقرير المراجعة.

(ج) بخصوص السلف غير المسددة من الموظفين الذين انتهت خدمتهم، تم استرداد المبلغ من مستحقات نهاية خدمة هؤلاء الموظفين.

(د) بخصوص التعيين غير المكتمل، ذكر أن اللجنة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب تعاني من نقص حاد في الموظفين ويعاني موظفوها من عبء العمل الزائد بسبب التأخير في التعيين. وتعتمد اللجنة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب على مفوضية الاتحاد الأفريقي للتعيين وتحتاج إلى الدعم الكامل للإسراع بعملية التعيين والحصول على التدريب وذلك لتنفيذ توصيات المراجعة.

(هـ) فيما يتعلق بسجل الأصول، كان التوضيح هو أن الجهود جارية لتحديث السجل الحالي وفقا لتوصيات المراجعة. غير أن المهمة تكاد تكون مستحيلة مع مستوى التعيين الحالي في مجالي التمويل والإدارة. لذا، تطلب اللجنة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب مساعدة مفوضية الاتحاد الأفريقي في التعامل مع القضية بشكل صحيح.

و) فيما يتعلق بإدارة المشتريات، تطلب اللجنة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب مرة أخرى من مفوضية الاتحاد الأفريقي توفير موظفين إضافيين والتدريب على المشتريات بغرض التنفيذ الكامل لتوصيات المراجعة.

(3) المداولات

50. عقب العروض المقدمة من مجلس مراجعي الحسابات الخارجيين وتعليقات الإدارة، أعطى رئيس اللجنة الفرعية الكلمة للأعضاء لإجراء المداولات. في المناقشة التي تلت ذلك، أبدى الأعضاء التعليقات والملاحظات التالية:

أ) طلب الأعضاء توضيحاً من مجلس مراجعي الحسابات الخارجيين بشأن الفقرة الواردة في تقرير مراجعة الحسابات في سياق تنفيذ الميزانية. واتضح أن إجمالي الإنفاق بمبلغ قيمته 126879 دولار أمريكي من مساهمة الشركاء بمبلغ قدره 158204 دولار أمريكي لم تتم اضافته إلى توزيع نفقات أنشطة الحماية أو تتفق معها بمبلغ قيمته (14727 دولار أمريكي) وأنشطة بناء القدرات بمبلغ قيمته (52152 دولار أمريكي).

ب) أعرب الأعضاء عن انشغالهم حول أسباب عدم تزويد المراجعين بالبيانات المالية الموقعة إلي جانب كون البيانات المقدمة لا تتضمن الكشف في شكل مذكرات عن الأموال النقدية الواردة من الجهات المانحة بمبلغ قيمته 137,669.00 دولار أمريكي.

ج) طلب الأعضاء مزيداً من الإيضاح حول سبب عدم الإشارة إلى خط زمني لتنفيذ توصيات المراجعة.

د) طلب الأعضاء من مفوضية الاتحاد الأفريقي أيضا توضيح حالة التسجيل والتقييم ووضع العلامات على الأصول لغرض الامتثال للمعايير المحاسبية الدولية من قبل الاتحاد الأفريقي .

4) ردود اللجنة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب (لجنة بانجول)

51. بعد مداوات الأعضاء، أعطى الرئيس الكلمة للرد على الانشغالات التي أثارها الأعضاء. وفي هذا الصدد، تم تقديم الإيضاحات التالية:

أ) أوضح مجلس مراجعي الحسابات الخارجيين أن هناك تصحيحاً للإنفاق الذي ظهر في أنشطة الحماية بحيث ينبغي قراءته بأنه 74727 دولار أمريكي بدلا من 14727 دولار أمريكي ليتفق الإجمالي مع الرقم المعدل.

ب) أوضحت أمينة اللجنة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب أن البيانات المالية يتم التوقيع عليها وتقديمها إلى مجلس مراجعي الحسابات الخارجيين. ويتم أيضا، دمج العناصر المفقودة في البيانات.

ج) وفيما يتعلق بالجدول الزمني لتنفيذ التوصيات، أشارت أمينة اللجنة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب إلى أنه من الصعب تحديد موعد نهائي في حالة عدم وجود عدد كاف من الموظفين والافتقار إلى التدريب. وناشدت مفوضية الاتحاد الأفريقي تقديم الدعم السريع للإسراع بعملية التعيين، ورفع مستوى الموظفين الحاليين وتوفير التدريب.

د) أوضح مدير مديرية البرمجة وإعداد الميزانية والمالية والمحاسبة أيضا أنه قد تم إشراك خبير استشاري وتم إجراء العد الفعلي للأصول الثابتة ويجري العمل في مراحل تقييم الأصول الثابتة.

5) خلاصة وتوصيات اجتماع اللجنة الفرعية

52. تحيط اللجنة الفرعية علما بتقرير المراجعة وبأن مجلس مراجعي الحسابات الخارجيين لم يعرب عن رأيه في المراجعة نظرا لعدم توفر البيانات الموقع عليها وقت المراجعة.

53. أحاطت اللجنة الفرعية علما بتنفيذ الميزانية وأعربت عن انشغالها إزاء مواطن الضعف التي أثيرت في تقرير المراجعة بما في ذلك ما يلي: (أ) عدم توفر البيانات المالية (في وقت إجراء المراجعة و (ب) السلف المتأخرة على الموظفين الذين انتهت خدمتهم، (ج) عملية التعيين (د) إدارة الأصول، (و) إدارة المشتريات.

54. قدمت اللجنة الفرعية التوصيات التالية إلى لجنة الممثلين الدائمين للنظر فيها:

أ) "ضرورة وجود مصفوفة عن حالة التنفيذ" و"نظام لفرض العقوبات" (كما ذكر أعلاه بالنسبة لجميع أجهزة الاتحاد الأفريقي) .

ب) طلب قيام لجنة بانجول بالتنفيذ الكامل لتوصيات مجلس الاتحاد الأفريقي لمراجعي الحسابات الخارجيين.

ج) توفير أجهزة صنع السياسة الموارد لبرامج اللجنة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب وذلك لتجنب الاعتماد المفرط على موارد الشركاء.

د) الإسراع بعملية التعيين للجنة بانجول وتوفير الموارد اللازمة لعملية التعيين

هـ) الحاجة إلى إعادة النظر في هيكل التمويل والإدارة للجنة بانجول وذلك لتزويدها بالقدرة المطلوبة.

و) ضرورة إسراع مفوضية الاتحاد الأفريقي بعملية جرد الأصول الثابتة بما في ذلك لجنة بانجول.

دال) التقرير عن البيانات المالية لوكالة التخطيط والتنسيق للنيباد للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2013

1) عرض مجلس الاتحاد الأفريقي للمراجعين الخارجيين

55. أشار مجلس مراجعي الحسابات الخارجيين إلى أنهم لا يستطيعون التعبير عن رأيهم حول البيانات المالية لوكالة النيباد (وكالة التخطيط والتنسيق للنيباد) حيث أن البيانات المالية لم تكن صالحة أثناء عملية المراجعة. وقدم مجلس مراجعي الحسابات الخارجيين كذلك القضايا الرئيسية الواردة في تقرير المراجعة كما يلي:

التأخر في تقديم البيانات المالية

56. على الرغم من أن النظم واللوائح المالية تتطلب استكمال البيانات المالية بحلول 31 مارس، قدمت وكالة التخطيط والتنسيق للنيباد مشروع بياناتها المالية في 8 مايو 2014. ولا يستطيع مجلس مراجعي الحسابات الخارجيين أن يجري أي عمل مراجعة على مشروع البيانات المالية المقدم لأن المشروع يتطلب بعض التعديلات.

عدم وجود الكشف الكافي

57. لم يكن هناك كشف كاف في شكل مذكرات عن التجارة والمستحقات الأخرى التي تظهر في البيانات المالية.

عدم كفاية ضوابط تسوية سلف السفر

58. لوحظ أن هناك سلف مستحقة على 95 موظفا بلغت قيمتها 601,958.54 دولار أمريكي، ولم تكن هناك ضوابط كافية لضمان تسوية هذه السلف.

سجل الأصول الثابتة

59. على الرغم من وجود سجل شامل للأصول الثابتة، فإنه يحتوي على بعض العناصر التي كانت أقل من عتبة تكوين رأس المال بقيمة 500 دولار أمريكي.

تنفيذ الميزانية

60. رغم أن المعدل العام لتنفيذ الميزانية التشغيلية كان بنسبة 97.5٪، فقد حدث تجاوز في بعض بنود الميزانية مثل المكافأة، والتأمين على الموظفين، وغيرها من اللوازم والرسوم المصرفية. وكان المعدل العام لتنفيذ الميزانية البرنامجية مرضيا باستثناء بند ميزانية التنمية البشرية الذي لم تبلغ نسبة تنفيذه سوى 8٪.

القيادة الاستراتيجية والتوجيه

61. تفنقر وحدة الإدارة والاستراتيجية إلى وجود قدرة مخصصة في داخلها. بالإضافة إلى ذلك، كان هناك نقص في القدرة الكافية في وحدة المشتريات مما أدى إلى بعض الهفوات في دورة المشتريات (من تقييم الاحتياجات إلى إدارة العقود) التي جرى حذفها.

إدارة الموارد البشرية (التعيين)

62. هناك تأخير في التعيين مما قد يؤدي إلى عدم توفر الموظفين الأكفاء. بالإضافة إلى ذلك، فإن الدور الرقابي لمفوضية الاتحاد الأفريقي على عملية التعيين يبدو أنه تسبب في التأخير.

إدارة ومهام المراجعة الداخلية

63. يوفر هيكل وكالة التخطيط والتنسيق للنيباد موظفين للمراجعة الداخلية في حين أن النظم واللوائح المالية تنص على أن مديرية المراجعة الداخلية في مفوضية الاتحاد الأفريقي هي المسؤولة عن مراجعة حسابات الجهاز. ويحتاج الهيكل الإداري إلى توضيح.

إدارة الأداء والتقييم

64. على الرغم من وجود نظام قائم لتقييم الأداء، لم تكن هناك آلية لضبط إدارة الزمن من حيث الأنشطة المسندة.

الاتصال وإدارة أصحاب المصلحة

65. هناك استراتيجية اتصالات لوكالة التخطيط والتنسيق للنيباد تغطي الاتصالات الداخلية والخارجية. ومع ذلك، لم يتمكن فريق المراجعة من إرساء تدابير لضمان إدراك جميع الموظفين للاستراتيجية وما هو متوقع منهم.

التحسين المستمر

66. بمجرد قيام وحدة المراجعة الداخلية، ينبغي لوكالة التخطيط والتنسيق للنيباد ضمان قيامها بمهامها وفقا لمعايير معهد المراجعة الداخلية لكفالة التغطية الشاملة.

الأداء التنظيمي

67. لا تظهر وثائق التخطيط مثل خطة الأعمال لعام 2013 النواتج المخطط لها. وتعذر تأسيس العلاقة بين المخرجات والموارد المنفقة. بالإضافة إلى ذلك، يظهر التقرير الموحد عن استعراض البرنامج للفترة 2010-2013 الإنجازات المتوقعة ومؤشرات الأداء ولكن ليست هناك إنجازات فعلية.

(2) تعليقات وكالة النيباد (وكالة التخطيط والتنسيق للنيباد)

68. بعد هذه العروض، أعطى رئيس اللجنة الفرعية الكلمة لوكالة التخطيط والتنسيق للنيباد للتعليق عليها وكان رد الممثل كما يلي :

أ) أوضح ممثل وكالة التخطيط والتنسيق أسباب التأخر في تقديم البيانات المالية، والافتقار إلى تقديم الكشف الكافي، والتناقضات المتعلقة بسجل الأصول الثابتة التي وقعت سهوا بسبب عدم وجود عدد كاف من الموظفين. وذكر أن توصيات المراجعة مقبولة وسيتم إجراء التعديلات والكشف اللازم لحصول مستخدمي الحسابات على المعلومات.

ب) فيما يتعلق بالتجاوز في صرف بعض بنود الميزانية، ذكر أن الميزانية المعتمدة كانت أقل من الميزانية المقترحة، ولذا تمت إعادة ترتيب الأولويات لبعض بنود الميزانية لتوفير ما يكفي من الموارد لتغطية التكاليف ذات الأولوية مثل نفقات الموظفين.

ج) فيما يتعلق بعدم وجود ضوابط كافية لتسوية سلف السفر، ذكر أن الموظف المسؤول عن تسوية سلف الموظفين استقال خلال عام 2013. وأدى هذا إلى تراكم تسوية الحسابات لأن المنصب كان شاغرا وبسبب عدم إجراء المتابعات للموظفين ومن ثم تحديث النظام. ويتم حاليا إحراز تقدم في تصفية المعاملات المتأخرة مما أدى إلى تخفيض كبير في ميزان المتأخرات.

د) فيما يتعلق بالقيادة الاستراتيجية والتوجيه، أوضح الممثل أن وظيفة الخطة الاستراتيجية وإدارة المعرفة تعمل بالكاد بقدرة الحد الأدنى من الموظفين الفنيين. وتم اتخاذ المبادرة سلفاً بغرض إعداد خطط شاملة للمشتريات لوكالة التخطيط والتنسيق للنيباد اعتباراً من عام 2014.

هـ) بشأن المسائل المتعلقة بإدارة الموارد البشرية، ذكر أنه سوف يتم إجراء الترتيبات اللازمة لتنفيذ توصيات المراجعة.

و) وبخصوص إدارة الأداء والتقييم، أشار الممثل إلى أن إدارة وكالة التخطيط والتنسيق للنيباد سوف تقوم بوضع نظام للتسجيل الزمني كجزء من نظام المعلومات الإدارية لتتبع الموارد المستخدمة على مستوى الأنشطة.

ز) أوضح ممثل وكالة التخطيط والتنسيق للنيباد كذلك أن الإدارة متفقة مع التوصيات حول الاتصالات والمراجعة الداخلية والأداء التنظيمي وسوف تتخذ الإجراءات لتحسينها.

3) المداولات

69. في أعقاب العروض التي قدمها مجلس مراجعي الحسابات الخارجيين وتعليقات وكالة التخطيط والتنسيق للنيباد، أعطى رئيس اللجنة الفرعية الكلمة للأعضاء لإبداء التعليقات. في سياق المناقشة التي تلت، أبدى الأعضاء التعليقات والملاحظات التالية:

أ) لاحظ الأعضاء أن التأخير في تقديم البيانات المالية والافتقار إلى الكشف عن البيانات، يعد نقطة ضعف رئيسية وينبغي أن يخضع للعقوبات الملائمة.

ب) أعرب الأعضاء عن القلق من عدم كفاية الضوابط فيما يتعلق بسلف السفر ومتأخرات السلف الكبيرة بقيمة 601958.54 دولار أمريكي. وتساءل الأعضاء كذلك عما إذا كانت وكالة التخطيط والتنسيق للنيباد تطبق نفس الضوابط التي تطبقها مفوضية الاتحاد الأفريقي بشأن إدارة سلف السفر.

ج) أعرب الأعضاء عن انشغالهم من التأخير في عملية التعيين وكيفية ضمان عمل وكالة التخطيط والتنسيق للنيباد بقدرتها.

د) أشار الأعضاء إلى ضرورة امتثال سجل الأصول الثابتة لمتطلبات المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام.

هـ) تساءل الأعضاء كذلك عما إذا كان يتم تنفيذ التوصيات بالفعل نظرا لانقضاء الخط الزمني المشار إليه للتنفيذ في إطار تعليقات الإدارة، وما هو الدليل المتاح حول نوع الإجراء المتخذ بشأن التوصيات.

4) رد وكالة النيباد (وكالة التخطيط والتنسيق للنيباد)

70. بعد المداولات، أعطى رئيس اللجنة الفرعية الكلمة لوكالة التخطيط والتنسيق للنيباد للرد على الانشغالات التي أثارها الأعضاء وقدمت هي الإيضاحات التالية:

أ) أوضح ممثل وكالة التخطيط والتنسيق للنيباد أن متطلبات الرقابة هي نفسها المتطلبات التي يتم تطبيقها في مفوضية الاتحاد الأفريقي ومن المفروض تسوية السلف خلال 7 أيام من عودة الموظف من المهمة الرسمية. علاوة على ذلك، لا يتم منح أي سلفة ثانية بدون تسوية الأولى وإثبات الاستمرار في العمل. غير أن السبب الرئيسي للمتأخرات الكبيرة من السلف يرجع أساسا إلى عدم وجود موظفين للتحقق من الوثائق التي يقدمها الموظفون وتسويتها.

ب) ذكر أيضا أن إدارة وكالة التخطيط والتنسيق للنيباد سوف تنفذ توصيات المراجعة وتضعها في المصفوفة المقترحة.

5) خلاصة وتوصيات اجتماع اللجنة الفرعية

71. تحيط اللجنة الفرعية علما بتقرير المراجعة بأن المراجعين الخارجيين لم يقدموا رأيهم للمراجعة نظرا لأن البيانات المالية لم تكن موقعة وقت إجراء المراجعة.

72. أعربت اللجنة الفرعية عن انشغالها من مواطن الضعف التي أثرت في تقرير المراجعة بما في ذلك ما يلي: (أ) عدم الكشف عن المستحقات والحسابات المتركمة، (ب) عدم كفاية الضوابط وتسوية سلف السفر، (ج) عملية التعيين ، (د) إدارة الأصول (هـ) القضايا الإدارية.

73. قدمت اللجنة الفرعية التوصيات التالية إلى لجنة الممثلين الدائمين للنظر فيها:
(أ) "ضرورة وجود مصفوفة عن حالة التنفيذ" و"نظام فرض العقوبات" (كما ذكر أعلاه بالنسبة لجميع أجهزة الاتحاد الأفريقي).

(ب) قيام وكالة النيباد بالتنفيذ الكامل لتوصيات مجلس الاتحاد الأفريقي لمراجعي الحسابات الخارجيين.

(ج) قيام وكالة النيباد بمواصلة نظم الرقابة الداخلية مع نظم الاتحاد الأفريقي .

هاء) التقرير عن البيانات المالية لمجلس الاتحاد الأفريقي الاستشاري لمكافحة الفساد
للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2013؛

1) عرض مجلس الاتحاد الأفريقي للمراجعين الخارجيين

74. قدم مجلس مراجعي الحسابات الخارجيين عرض حول مجلس الاتحاد الأفريقي الاستشاري لمكافحة الفساد مبينا القضايا الرئيسية الواردة في التقرير كما يلي :

مصرفات الذكرى العاشرة بمبلغ قيمته 313524.84 دولار أمريكي
75. لوحظ إنفاق مبلغ إجمالي قدره 313,524.84 دولار أمريكي على الاحتفال بالذكرى العاشرة للمجلس بدون ميزانية معتمدة. ولوحظ أيضا من بين النفقات الاستعانة بخدمات ميغا مارك محدودة لإنتاج وسائل الإعلام ولعرض الموسيقى بمبلغ قيمته 150,000 دولار أمريكي بدون أي مناقصة تنافسية.

شراء الأصول (إدارة المشتريات)

76. لوحظ أن أثاث ومعدات المكاتب بتكلفة قدرها 128,300.00 دولار أمريكي تم شراؤها بدون اتباع قواعد المشتريات للاتحاد الأفريقي . تم كذلك شراء تذاكر السفر من مورد واحد بدون دليل على أنه تم اختيار هذا الوكيل للسفر من خلال عطاءات تنافسية.

سلف سفر غير مستردة من الأمين التنفيذي

77. لوحظ أنه خلال فترة تولي الأمين التنفيذي للمنصب بالنيابة لم يتم استرداد مبلغ إجمالي قدره 10,935.00 دولار أمريكي منح له كسلف سفر لمهام مختلفة.

إساءة استخدام درجة رجال الأعمال من قبل الأمين التنفيذي

78. لوحظ استخدام الأمين التنفيذي بالنيابة لدرجة رجال الأعمال في عدة مناسبات في رحلات أقل من ثماني ساعات (تتراوح ما بين 01:30 ساعة إلى 6:50 ساعات).

المطالبات غير المبررة لمعدل سعر الفندق بدلا من المعدل المحدد للمدينة

79. لوحظ أنه في بعض المناسبات، طالب الأمين التنفيذي بالنيابة بسعر الفندق بدلا من بدل الإعاشة اليومي للمدن ولم يقدم إيصالات من الفندق كما هو مطلوب وفقا للنظم واللوائح للاتحاد الأفريقي .

زيادة غير مصرح بها من تقديم الإعانة إلى المجلس الاستشاري الأفريقي لمكافحة الفساد

80. واصل الأمين التنفيذي بالنيابة تلقي راتبه من مقر الاتحاد الأفريقي ، من أبريل إلى ديسمبر 2013 بينما كان في الوقت نفسه يتلقى راتباً من المقر في أروشا. ولم يستخدم شخصياً المرتب المزدوج مباشرة وإنما كان يدفع المبلغ الذي جمعه من المقر إلى حساب المجلس الاستشاري الأفريقي لمكافحة الفساد في أروشا، مما زاد ضمناً الدعم المقدم إلى المجلس الاستشاري الأفريقي لمكافحة الفساد بنحو 90,261.00 دولار أمريكي. كما لوحظ من التصديق على البيانات المالية حيث لم يكشف عنها الموظف المالي كدخل إضافي في البيانات المالية.

المطالبة غير القانونية ببدل السكن

81. لوحظ أن الأمين التنفيذي بالنيابة تلقى بدل السكن من أبريل إلى ديسمبر 2013 بمعدل 1766.40 دولار أمريكي في الشهر بمبلغ قدره 15,899.60 دولار أمريكي في الوقت الذي قدمت له الإقامة الرسمية في أروشا.

المستحقات من صناديق الشركاء : 83700 دولار أمريكي

82. لوحظ أن الشركاء قدموا إلى المجلس مبلغ قدره 759,300.00 دولار أمريكي خلال العام لبرامجه ومشاريعه. وأنفق المجلس ما قيمته 843,000.00 دولار أمريكي وبالتالي تجاوز في صرف الموارد من الشركاء بمبلغ قيمته 83,700.00 دولار أمريكي بدون الحصول على موافقة لشركاء. وقد عامل مجلس الاتحاد الأفريقي الاستشاري لمكافحة الفساد هذا المبلغ على أنه مستحق من الشركاء، ولكن لا يمكن استرداده من شركاء إذا لم تكن هناك موافقة.

(2) المداوات

83. أحاطت اللجنة الفرعية علما بتقرير المراجعة. غير أنها لاحظت ما يلي:
(أ) لم يكن هناك ممثلون للمجلس الاستشاري الأفريقي لمكافحة الفساد للرد على الشواغل الواردة في تقرير مراجعة الحسابات. لقد سعى الجهاز بأقصى الطرق الممكنة إلى عدم التواجد لتقديم ردود على انشغالات الدول الأعضاء إزاء تقرير المراجعة. وأعرب الأعضاء أيضا عن استيائهم من تقديم التقرير إليهم في وقت متأخر.

أبلغ مدير مديرية البرمجة وإعداد الميزانية والمالية والمحاسبة الاجتماع بأنه تم إجراء مراجعة شرعية (بتمويل من الشركاء) طبقا لمقرر ملابو 2014 وسوف يتم النظر في نتائج جنبا إلى جنب مع تقرير اللجنة بشأن هذه المسألة.

(3) خلاصة وتوصيات اجتماع اللجنة الفرعية

84. بناء على المناقشة، قررت اللجنة الفرعية ما يلي:

(أ) أن تحيط علما بتقرير المراجعة لمجلس الاتحاد الأفريقي الاستشاري لمكافحة الفساد في انتظار نتائج المراجعة الشرعية وكذلك تقرير اللجنة بشأن هذه المسألة.

واو) التقرير عن البيانات المالية لمفوضية الاتحاد الأفريقي للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر عام 2013.

1) عرض مجلس الاتحاد الأفريقي لمراجعي الحسابات الخارجيين

85. أشار رئيس مجلس مراجعي الحسابات الخارجيين إلى أن رأي المراجعة حول البيانات المالية لمفوضية الاتحاد الأفريقي كان نظيفا مشيرا إلى أن البيانات خالية من الأخطاء الجوهرية. وقدم رئيس المجلس كذلك المسائل الرئيسية الواردة في تقرير المراجعة كما يلي:

تنفيذ توصيات المراجعة السابقة

86. أجرى مجلس مراجعي الحسابات الخارجيين متابعة لمصفوفة توصيات التنفيذ للمراجعة الخارجية لعام 2012. عموما، كان تنفيذ توصيات المراجعة مرضيا كما يتضح من الإجراءات المتخذة والتقدم المحرز من قبل مفوضية الاتحاد الأفريقي .

عملية الموافقة على الميزانية

87. لوحظ من تقرير لجنة الممثلين الدائمين رقم (16-2013) PRC/Draft/Rpt.1 ، اجتماعات نوفمبر 2013 أن اللجنة اعتمدت الميزانيتين التكميلية والتحويلية على النحو المقترح من قبل اللجنة الاستشارية للميزانية والشؤون الإدارية والمالية. ومع ذلك، فإن التقرير لم يذكر المبلغ المعتمد للميزانية التكميلية وكيف سيتم تمويلها. قد تسبب الافتقار إلى المعلومات في مقرر الميزانية إلى تضليل مستخدمي الميزانية.

التنفيذ العام للميزانية

88. لم يكن التنفيذ العام لميزانية 2013 مرضيا حيث كان بنسبة 59%. ولوحظ أنه بينما كان أداء الميزانية التشغيلية مرضيا إذ بلغ بنسبة 85%. ، كان تنفيذ الميزانية البرنامجية منخفضا عموما بنسبة 40%.

التأخر في تقديم البيانات المالية

89. لم تفلح المفوضية في مراعاة الفترة القانونية لتقديم البيانات المالية الموحدة إلى مجلس مراجعي الحسابات الخارجيين بحلول 31 مارس وتم توفير البيانات لعام 2013 للمجلس في 21 مايو 2014.

الأصول المعترف بها بشكل غير صحيح

90. تم عن طريق الخطأ تصنيف نفقات بمبلغ قيمته 319,276.67 دولار أمريكي على أنها أصول قيد التشييد وتتعلق بالأنشطة المنجزة للمبنى الجديد للاتحاد الأفريقي .

شراء أجهزة آي باد

91. قامت المفوضية بشراء 33 جهاز آي باد بقيمة 25230 دولار أمريكي ولكن لم تقدم أدلة على توزيعها على الموظفين.

التسويات المصرفية

92. تم اعتماد وتسجيل بعض التحويلات بين الحسابات المصرفية حتى 31 ديسمبر 2013 لكنها لا تزال معلقة في الحسابات المصرفية المختلفة حتى مايو 2014.

الإدارة غير الملائمة للنقد

93. لوحظ أن بعض الحسابات المصرفية لم تحصل على فوائد منذ عام 2008. وظلت أرصدة هذه الحسابات كما كانت في عام 2013.

سلف السفر والنفريات

94. ارتفع الرقم المتميز لسلف السفر من 1.38 مليون دولار أمريكي في عام 2012 الى 2.94 مليون دولار أمريكي في عام 2013

السلف الممنوحة للموردين والموظفين وغيرهم

95. هذه هي مدفوعات مسبقة لموردي السلع والخدمات ولم تتلق المفوضية السلع والخدمات في نهاية الفترة التي يغطيها التقرير. يبلغ إجمالي السلف المستحقة على الموردين 7.449 مليون دولار أمريكي حتى 31 ديسمبر 2013، حيث ازداد الرصيد بقيمة 2.104 مليون دولار أمريكي مقارنة مع الرقم السابق بمبلغ قيمته 5.345 مليون دولار أمريكي.

متأخرات المساهمات

96. تسدد مساهمات الدول الأعضاء دائما في وقت متأخر. ولم يتم حث الدول الأعضاء بانتظام على دفع مساهماتها.

صندوق رأس المال العامل

97. وفقا لأحكام المادة 21 من النظم واللوائح المالية، حدد المجلس التنفيذي سقفا بمبلغ 5 مليون دولار أمريكي للسحب من حساب صندوق رأس المال العامل (EX. CL/417 (XIII)). لوحظ أن سقف 5 ملايين دولار لم يكن كافيا لتغطية النفقات التشغيلية لمدة شهر واحد. ففي يناير وفبراير ومارس 2013، صرفت مفوضية الاتحاد الأفريقي 4,435,654.41 دولار أمريكي و 4,641,464.38 دولار أمريكي و 6,412,837.34 دولار أمريكي على التوالي، وبلغ إجمالي النفقات التشغيلية لعام 2013 ما قدره 93246000 دولار أمريكي. في المتوسط، كانت النفقات الشهرية دولار أمريكي 7770500 مما يعد أعلى من السقف المحدد بمبلغ 5 مليون دولار أمريكي.

الإقرار باحتياطي رأس المال

98. تنص المادة 29 من النظم واللوائح المالية على أنه ينبغي إنشاء احتياطي رأس المال لغرض حساب تقييم الأصول الثابتة للاتحاد. كان يجب أن تفيد بقيمة الأصول الثابتة، التي أعيد تقديرها بأعلى من القيمة الدفترية للأصول التي تظهر في الميزانية العامة للاتحاد، لحساب احتياطي رأس المال. وقد ثبت أن مفوضية الاتحاد الأفريقي لم تقم أبدا بإعادة تقدير أصولها وبالتالي لا يتضمن احتياطي رأس المال فوائض ناشئة عن إعادة تقييم الأصول. ويتم

الإقرار باحتياجات رأس المال البالغة قيمتها 49,344,000.00 دولار أمريكي في البيانات المالية بدلا من الإقرار بالمبلغ كرأس مال.

التخطيط التشغيلي السنوي

99. تعد الخطة التشغيلية السنوية أيضا أداة هامة لربط الأنشطة مع الميزانية. وليس لدى مفوضية الاتحاد الأفريقي خطة تشغيلية سنوية لتنفيذ الخطة الاستراتيجية لتحديد الأولويات والأنشطة السنوية وإنما الأولويات الواردة في الورقة الإطارية للميزانية.

عملية التعيين - إجراء المقابلات مع المرشحين الذين استنفذت حصص بلدانهم

100. تم وضع بعض المرشحين في القوائم القصيرة وإجراء المقابلات لهم لشغل وظائف مختلفة خلال الفترة قيد الاستعراض بينما كانت الحصص المخصصة لبلدانهم مستنفذة تماما. يقوم قسم الموارد البشرية بإجراء المقابلات مع مرشحين تنافسوا المناصب الشاغرة ولكن لا يمكن اعتبارهم نظرا لاكتمال حصص بلدانهم.

موظفون تجاوزوا سن التقاعد

101. لوحظ خلافا لمتطلبات النظم واللوائح أن الأمثلة لدينا تشير إلى أن أكثر من 50% من الموظفين بعد سن التقاعد قد جددت عقودهم لأكثر من 22 شهرا.

عدم تقديم كتيبات المالكين الأصليين للسيارات

102. في إطار نظم ولوائح العاملين يجوز منح عاملي جميع الفئات قروضا بدون فوائد لشراء وسائل النقل ويطلب منهم أن يقدموا إلى الموظف المالي والإداري كتيبات المالكين الأصليين مباشرة بعد شراء السيارات. وسوف يبقى الكتيب تحت عهدة الموظف المالي والإداري حتى سداه مبلغ القرض بالكامل ولكن هذا لم يحدث.

بدل التعليم

103. وفقا للنظم واللوائح الجديدة للعاملين ، لا يتم دفع بدل التعليم للموظفين العاملين في مشاريع، أو لفترات قصيرة أو الذين هم خبراء استشاريون. لكن حيث يكون عقد الموظف لمدة سنة واحدة أو أكثر، وظل يعمل بشكل مستمر في خدمة الاتحاد لأكثر من 4 سنوات، يستحق أطفاله 50% من بدل التعليم المعتمد الذي يدفع للعاملين العاديين أو المستمرين. ويبدو أن أحكام النظام لم يتم التمسك بها كما أشار مجلس مراجعي الحسابات الخارجيين إلى أن العاملين لفترات قصيرة لم يستفيدوا من بدل التعليم بالرغم من أن بعضا منهم يستحقه.

الإدارة - مهام المراجعة الداخلية للاتحاد

104. يعتبر مدير المراجعة الداخلية في مفوضية الاتحاد الأفريقي الموظف المسؤول عن مهام المراجعة الداخلية للاتحاد. غير أنه صدرت مقررات عن المجلس التنفيذي بشأن تأسيس مهام المراجعة الداخلية الأخرى لأجهزة الاتحاد الأفريقي الأخرى . ولا تنص هذه القرارات على العلاقة (من حيث الإشراف وإعداد التقارير) بين مدير المراجعة الداخلية ورؤساء المراجعة الداخلية في أجهزة الاتحاد الأفريقي .

إدارة المشتريات - منح العقود

105. استأجرت المفوضية نظام الصوت والإضاءة من شركة مجموعة موتالي من جنوب أفريقيا، بمبلغ قيمته 296,443.74 دولار أمريكي للاحتفال بالذكرى الخمسين بدون اتباع المناقصة. ويعد هذا مخالف لقواعد الشراء في الاتحاد الأفريقي .

سياسة الاتحاد الأفريقي حول مهام السفر الرسمية

106. في يوليو 2013، نص مقرر المجلس التنفيذي (111) (EX/CL/DEC.34) على أن الموظفين المسافرين في الدرجة السياحية لأكثر من ثماني (8) ساعات بدون توقف أثناء رحلتهم يجب أن تتم ترقيتهم إلى الدرجة التالية، وهي درجة رجال الأعمال. ولم يكن هناك مقرر

بشأن غير الموظفين المسافرين في الدرجة السياحية لأكثر من ثماني (8) ساعات بدون توقف أثناء رحلتهم. ونتيجة لذلك، لوحظت بعض التناقضات في معاملة العاملين من غير الموظفين أثناء أداء مهامهم للاتحاد الأفريقي . فقد سافر بعضهم في الدرجة السياحية بصرف النظر عن المسافة أو ساعات الطيران في حين سافر آخرون في درجة رجال الأعمال.

(2) تعليقات مفوضية الاتحاد الأفريقي

107. عقب العروض، أعطى رئيس اللجنة الفرعية الكلمة لمفوضية الاتحاد الأفريقي لإبداء التعليقات وردت المفوضية كما يلي:

(أ) أوضح مدير مديرية البرمجة وإعداد الميزانية والمالية والمحاسبة أن تقرير اجتماعي لجنة الممثلين الدائمين المنعقدين يومي 4 و7 نوفمبر 2013 (PRC/Draft/Rpt.1(16-2013) اعتمدت الميزانيتين التكميلية والتحويلية على النحو الذي أوصت به اللجنة الاستشارية للميزانية والشؤون الإدارية والمالية. وترى مفوضية الاتحاد الأفريقي أن موقف مراجعي الحسابات يعد منافياً للأعراف المهنية بالتشكيك في نزاهة تقرير اللجنة الاستشارية للميزانية والشؤون الإدارية والمالية.

(ب) وفيما يتعلق بمتأخرات المساهمات ، عادة ما ترسل المفوضية مذكرات فصلية إلى الدول الأعضاء واللجنة الفرعية للجنة الممثلين الدائمين للمساهمات التي تجتمع مرتين في السنة لاستعراض وضع السداد. وتنشأ مشكلة السداد إلى حد كبير بسبب ضعف نظام العقوبات.

(ج) فيما يتعلق بالأصول التي تم الإقرار بها بشكل غير صحيح، تم التوضيح بأنه وفقاً للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام 17، فإن فئة الممتلكات والمنشآت والمعدات يتم الإقرار بها إذا استوفت بعض المعايير: فعلى سبيل المثال إذا أمكن قياس التكلفة أو القيمة العادلة للموجودات

بشكل موثوق به. علماً بأن الحكومة الصينية لم تكن قادرة على إعطاء التكلفة الدقيقة للبناء وتلك المتعلقة بالأثاث والتركيبات. وغير أن مفوضية الاتحاد الأفريقي استعانت بخدمات شركة محترفة لتحديد القيمة العادلة.

د) بخصوص أجهزة الآي باد، من أصل 33 جهاز تم شراؤها صدر 24 جهاز لاستخدامات مختلفة للمفوضية وتركت 9 في المخازن خلال هذه الفترة.

هـ) قبلت مفوضية الاتحاد الأفريقي التوصيات المتعلقة بالمعاملات العالقة في بيانات التسويات المصرفية. ومع ذلك، لا يمكن وضع هذه الأموال في الاستثمار على المدى القصير، حيث إن من المفترض استخدام كل هذه الأموال على الفور تمشياً مع اتفاقات محددة مع الشركاء، وبالتالي يعد أي شكل من أشكال الاستثمار انتهاكاً للشروط.

و) فيما يتعلق بسلف السفر، من إجمالي المبلغ هناك سلف بقيمة 800,000 دولار أمريكي منحت لمجموعات المرأة في جميع أنحاء أفريقيا ولم يتم استردادها حتى الآن. وهناك سلف بقيمة 1.2 مليون دولار أمريكي منحت للموظفين الماليين لتسيير مختلف أنشطة الاتحاد، ومن ثم تم تحديدها وتسويتها من هذا الحساب. ومنذئذ تم تصحيح السلف الممنوحة للموردين وفقاً للتوصيات.

ز) فيما يتعلق بسقف صندوق رأس المال العامل، فقد تم حل المشكلة من خلال النظم واللوائح المالية المنقحة التي اعتمدها مؤتمر الاتحاد في يناير عام 2014، قبل ثلاثة أشهر من بدء هذه المراجعة.

ح) فيما يتعلق بالإقرار بصندوق احتياطي رأس المال، فقد تم استخدام معاملة مماثلة في السنوات السابقة كجزء من نظام المحاسبة على أساس الاستحقاق التراكمي المعدل وتكون قابلة للتطبيق في عام 2014 بموجب المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام.

ط) بخصوص الكشف عن الصندوق العام، فإن المبلغ الذي قيمته 35,389.000 دولار أمريكي يمثل احتياطات الاتحاد وهو الفائض المتراكم في الإيرادات على النفقات.

ي) بشأن دفع بدل التعليم للعاملين بعقود قصيرة، تمت الموافقة على النظم واللوائح الجديدة للعاملين رهنا بتوفر الموارد. غير أنه لم يتم توفير الموارد لتنفيذ هذه اللوائح.

3) المداولات

108. عقب العروض المقدمة من مجلس مراجعي الحسابات الخارجيين وتعليقات مفوضية الاتحاد الأفريقي، أعطى رئيس اللجنة الفرعية الكلمة للأعضاء لإبداء التعليقات. في المناقشة التي تلت ذلك، أبدى الأعضاء التعليقات والملاحظات التالية:

أ) لاحظ الأعضاء أن هناك بعض الخلافات في وجهات النظر بين مجلس مراجعي الحسابات الخارجيين ومديرية البرمجة وإعداد الميزانية والمالية والمحاسبة. وبالتالي ينبغي أن يكون هناك تشاور فيما بينهما لتعديل مجالات الخلافات.

ب) أعرب الأعضاء عن القلق الشديد من عدم وجود خطة تنفيذية مستمدة من الخطة الاستراتيجية. ونظرا للوقت الذي انقضى، ينبغي تقديم توصيات قوية إلى مفوضية الاتحاد الأفريقي لتنفيذ التوصية بدون مزيد من التأخير. وتم اقتراح إشراك خبير استشاري في الإسراع بهذه العملية.

ج) أشار الأعضاء أيضا إلى أن هناك العديد من النتائج المتكررة والعقوبات المناسبة التي ينبغي تطبيقها على عدم الامتثال، وليس تقديم النتائج المتكررة.

د) أراد الأعضاء أيضا معرفة السبب طلب ميزانية تكميلية بينما هناك انخفاض في معدل تنفيذ الميزانية.

هـ) تساءل الأعضاء كذلك عن كيفية زيادة الرقم الخاص بالخسارة الناجمة عن سعر الصرف، بينما ينبغي تعديل عنوان "الخسارة الناجمة عن سعر صرف العملات الأجنبية" في بيان الأداء المالي إلى "الفرق في سعر صرف العملات الأجنبية" حيث أن الرقم لعام 2013 يعد مكسبا والرقم المقارن يعتبر خسارة.

و) أعرب الأعضاء أيضا عن انشغالهم من إجراء المقابلات عندما تكون حصة البلد مستنفده.

ز) أعرب الأعضاء عن القلق من الجدول الزمني لاستكمال مختلف الدراسات العالقة بما في ذلك مراجعة المرتبات، والهيكل التنظيمي، وإدارة الأصول، وقضايا المشتريات.

4) رد مفوضية الاتحاد الأفريقي

109. بعد المداولات، أعطى رئيس اللجنة الفرعية الكلمة لمفوضية الاتحاد الأفريقي ومجلس مراجعي الحسابات الخارجيين لتقديم الردود / والتوضيحات بشأن الشواغل التي أثارها الأعضاء وتقديم الإيضاحات التالية:

أ) أوضح مجلس مراجعي الحسابات الخارجيين أن أعضاء فريق المراجعة قد عادوا بالفعل إلى بلدانهم بعد المراجعة، ولا يمكن معالجة قضايا الخلافات، على الرغم من أن معظمهم على حق.

ب) بخصوص الميزانية التكميلية، أوضح أن الميزانية التكميلية تحتوي على العناصر الناتجة عن المقررات التي تصدرها أجهزة صنع السياسة بعد أن تتم الموافقة على الميزانية.

ج) بخصوص الخسارة الناجمة عن سعر الصرف، كان السبب الرئيسي يكمن في المعدل التفضيلي المدفوع للموظفين في مكتبي جنيف وبروكسل وهو في الواقع حساب المرتبات. وينفق المكتبان ما بين 3.5 إلى 4 ملايين دولار أمريكي سنويا في السعر التفضيلي ولم يصدر أي قرار أوجه الشذوذ هذه .

د) بخصوص إجراء المقابلات مع مرشحين كانت حصص بلدانهم مستنفدة، ذكر، إن المفوضية بصدد اتخاذ تدابير بعد إدراج مرشحين حصص بلدانهم مستنفدة في القوائم القصيرة وفقا لتوصية المراجعة.

هـ) وردت هذه الدراسات حول الهيكل وجدول المرتبات من قبل المفوضية وليست شاملة بما فيه الكفاية. وبالتالي، هناك حاجة إلى عمل إضافي ينبغي القيام به من قبل الخبراء الاستشاريين. وفور الانتهاء من العمل الإضافي، فسوف يقدم إلى أجهزة السياسة للنظر فيه.

5) خلاصة وتوصيات اجتماع اللجنة الفرعية

110. تحيط اللجنة الفرعية علما بتقرير المراجعة فضلا عن رأي المراجعة الذي يشير إلى أن البيانات المالية تظهر بصورة عادلة، من جميع النواحي الجوهرية، الموقف المالي لمفوضية الاتحاد الأفريقي حتى 31 ديسمبر 2013.

111. أعربت اللجنة الفرعية عن انشغالها إزاء بعض المجالات الرئيسية التي أثيرت في تقرير المراجعة بما في ذلك ما يلي:
- أ) ميزانية الاتحاد الأفريقي - الموافقة
 - ب) تنفيذ ميزانية مفوضية الاتحاد الأفريقي - انخفاض المعدل
 - ج) إدارة الأصول الثابتة
 - د) الحسابات المستحقة - سلف السفر
 - هـ) السلف الممنوحة للموردين والعاملين وغيرهم
 - و) قضايا التعيين - وخاصة الامتثال لنظام الحصص
 - ز) إدارة المشتريات
 - ح) وضع الخطط التشغيلية السنوية
 - ط) التوجه الاستراتيجي والتطوير المستمر
 - ي) الإدارة - مهام المراجعة الداخلية للاتحاد

112. استنادا إلى المناقشة التي تلت ، قررت اللجنة الفرعية تقديم التوصيات التالية إلى لجنة الممثلين الدائمين للنظر فيها:

أ) "ضرورة وجود مصفوفة لوضع التنفيذ" و"نظام فرض العقوبات" (كما ذكر أعلاه بالنسبة لجميع أجهزة الاتحاد الأفريقي).

ب) قيام مفوضية الاتحاد الأفريقي بالتنفيذ الكامل لتوصيات مجلس الاتحاد الأفريقي لمراجعي الحسابات الخارجيين.

ج) الإسراع لمفوضية الاتحاد الأفريقي بوضع خطط تشغيلية سنوية بناء على الخطة الاستراتيجية للاتحاد الأفريقي .

د) يجب أن يقوم مكتب مراجعة الحسابات الداخلية للمفوضية بمواءمة مهام المراجعة الداخلية للاتحاد الأفريقي المنصوص عليها في النظم واللوائح المالية لمراجعة الحسابات الداخلية.

هـ) يتعين على مفوضية الاتحاد الأفريقي ، وجميع الأجهزة الأخرى ومجلس الاتحاد الأفريقي لمراجعي الحسابات الخارجيين التشاور فيما بينهم بهدف معالجة الاختلافات التي لوحظت في تقارير المراجعة (أي خطابات الإدارة)

و) يتعين على مفوضية الاتحاد الأفريقي الإسراع في تقديم الاستنتاجات التي توصلت إليها مختلف الدراسات العالقة بما في ذلك مراجعة المرتبات، والهيكل التنظيمي وإدارة الأصول وإدارة المشتريات.

ز) يجب ألا تدرج المفوضية في القوائم المختصرة المترشحين الذين ينتمون إلى البلدان التي استوفت حصصها ولا ينبغي أن تجري لهم مقابلات. علاوة على ذلك، يُطلب من المفوضية أن تزود الدول الأعضاء بوضع مستكمل لحصص البلدان.

سادسا. ما يستجد من أعمال

113. قدم الأعضاء طلبا بتقديم إحاطة حول وضع تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي والثقافي والقضايا المتصلة به. ولوحظ أن تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي والثقافي لا يزال عملا جاريا. وفي هذا الصدد، يتطلع أعضاء اللجنة الفرعية إلى الحصول على المعلومات حول هذه المسألة على المستوى في الوقت المناسب.

114. أبلغ السيد توماس أساري، مدير البرمجة وإعداد الميزانية والمالية والمحاسبة الاجتماع انه سيتترك المنظمة (مفوضية الاتحاد الأفريقي) للانضمام إلى منظومة الأمم المتحدة بعد قمة يناير 2015. وأعرب الأعضاء عن التقدير لمساهمته خلال فترة عمله في مفوضية الاتحاد الأفريقي، وتمنوا له التوفيق والنجاح في مسعاه المستقبلي.

115. مع عدم وجود أي مسائل أخرى، رفعت الجلسة في الساعة 20:00 (28 نوفمبر 2014).

-

AFRICAN UNION
الاتحاد الأفريقي



UNION AFRICAINE
UNIÃO AFRICANA

Addis Ababa, ETHIOPIA P. O. Box 3243 Telephone 251115 517700
Website: www.africa-union.org

EX.CL/864 (XXVI) iv
ANNEX.3

تقرير ورشة العمل التدريبية
للجنة الفرعية لمراجعة الحسابات
أديس أبابا، إثيوبيا، 2 ديسمبر 2014

AFRICAN UNION
الاتحاد الأفريقي



UNION AFRICAINE
UNIÃO AFRICANA

Addis Ababa, ETHIOPIA P. O. Box 3243 Telephone : +251 11-551 7700 Fax : +251 11-551 7844
website : www.africa-union.org

AUDIT S/CTTEE/DRAFT/RPT

الأصل: إنجليزي

تقرير ورشة العمل التدريبية
للجنة الفرعية لمراجعة الحسابات
2 ديسمبر 2014
أديس أبابا، إثيوبيا

أولاً - مقدمة:

1. عقدت ورشة العمل التدريبية للجنة الفرعية لمراجعة الحسابات للجنة الممثلين الدائمين في 2 ديسمبر 2014 بقاعة اللجنة رقم 1 لمبنى المؤتمرات القديم، في أديس أبابا، إثيوبيا.
2. نظم ورشة العمل التدريبية مكتب مراجعة الحسابات الداخلية، وأشرف على تسييرها البروفيسور. إدوارد دوا أجيما، المراجع العام السابق لغانا.

ثانياً - الحضور:

3. ترأس ورشة العمل التدريبية سعادة السيد ساجو جاللو، سفير جمهورية جامبيا، والنائب الأول لرئيس اللجنة الفرعية ل مراجعة الحسابات، وحضرها ممثلو الدول الأعضاء التالية:

- (1) تشاد
- (2) الكونغو
- (3) إثيوبيا
- (4) جامبيا
- (5) غانا
- (6) ليسوتو
- (7) موريتانيا
- (8) ناميبيا
- (9) سيشل
- (10) جنوب أفريقيا
- (11) تنزانيا
- (12) توجو
- (13) تونس

ثالثاً - الكلمة الافتتاحية:

4. رحب الرئيس بالبروفسور إدوارد دوا أجيما، المراجع العام السابق لغانا وبأعضاء اللجنة الفرعية لمراجعة الحسابات وأعرب عن تقديره لمكتب مراجعة الحسابات الداخلية على تنظيم ورشة العمل التي هي موجهة نحو تعزيز وتقوية الرقابة الداخلية، وأداء وظيفة الحد من المخاطر والحكم الرشيد في الاتحاد.
5. بعد ذلك دعا الرئيس، الميسر البروفيسور إدوارد دوا أجيما إلى تقديم عروضه.

رابعاً - الموضوعات التي تناولتها ورشة العمل التدريبية:

6. قدم الميسر، البروفيسور إدوارد دوا أجيما، ثلاثة عروض حول الموضوعات التالية.

(أ) دور ومسؤوليات مكتب مراجعة الحسابات الداخلية:

- المراجعة الداخلية ومدونة الأخلاقيات والسلوك
- أنشطة مكتب مراجعة الحسابات الداخلية
- صلاحيات مكتب مراجعة الحسابات الداخلية
- مؤهلات مراجعي الحسابات الداخليين والخارجيين
- العلاقة بين مراجعي الحسابات الداخليين والخارجيين
- دور المراجع الداخلي كمستشار
- دور المراجع الداخلي كمقيم للمخاطر
- دور المراجع الداخلي كمراجع لمدى الامتثال

(ب) دور لجنة مراجعة الحسابات في الحكم الرشيد:

- تعريف لجنة مراجعة الحسابات
- أساليب عمل لجنة مراجعة الحسابات
- ميثاق لجنة مراجعة الحسابات (اختصاصات اللجنة)
- أدوار لجنة لمراجعة الحسابات
- فوائد لجنة لمراجعة الحسابات

ج) العلاقة والتواصل بين لجنة مراجعة الحسابات، والمراجعين الداخليين والخارجيين والإدارة:

- اللاعبون الرئيسيون الأربعة في عملية الإدارة (المجلس، لجنة مراجعة الحسابات، المراجعون والإدارة)
- دور المجلس ولجنة مراجعة الحسابات في الإدارة
- علاقات مراجعة الحسابات الداخلية في عملية الإدارة
- علاقات مراجعة الحسابات الخارجية في عملية الإدارة
- عقد اجتماعات منتظمة وخطط عمل لجنة مراجعة الحسابات.
- التضارب بين الإدارة، والمراجعين، ورئاسة لجنة مراجعة الحسابات.

خامسا. مناقشة وتوضيحات

1) تعليقات/أسئلة الأعضاء

7. بعد العرض أعطى الرئيس الكلمة لأعضاء اللجنة الفرعية لإبداء تعليقاتهم/ طرح

أسئلتهم. وتمثلت ال التي أثرت فيما يلي:

- أ. ما هي أسباب التضارب بين مراجعي الحسابات الداخليين والخارجيين،
- ب. ما هي الاختلافات الرئيسية بين مراجعي الحسابات الداخليين والخارجيين وكيف يختلف عمل كل منهم،
- ج. ما هي النصيحة التي يمكن للميسر تقديمها للتعامل مع حالات الانتهاك المتكرر للوائح والنظم من قبل الإدارات/المكاتب،
- د. ما هي الحالات التي ينبغي فيها للجنة مراجعة الحسابات اللقاء بالمراجعين الخارجيين على انفراد،
- هـ. كيف يمكن أن يتم المساس باستقلالية المراجعين الخارجيين،
- و. لماذا هناك مخاطر بين مراجعي الحسابات الداخليين والإدارة،
- ز. هل هناك أمر ما لا تقوم به اللجنة الفرعية للاتحاد الأفريقي حتى تحصل كل سنة على نفس نتائج المراجعة، وكيف يمكن حل هذه المشكلة،
- ح. لماذا لا يتم تعيين مدير و/أو نائب مدير لمكتب مراجعة الحسابات الداخلية من قبل اللجنة الفرعية لمراجعة الحسابات وفقا للمعايير الدولية،

ط. لماذا ينبغي لمراجعي الحسابات الخارجيين الانتماء إلى هيئات مهنية

(2) توضيحات الميسر

8. أعطى الرئيس الكلمة للميسر لتقديم توضيحاته، وقام بذلك فيما يخص المسائل

المثارة على النحو التالي:

أ. يقع التضارب بين المراجعين الداخليين والخارجيين بسبب طرق عمل كل

منهم والطرق التي يمكنهم بها تفسير وتطبيق اللوائح والنظم. وإلا، فإن عمل

المراجعين الخارجيين يعتمد عادة على عمل مراجعي الحسابات الداخليين.

ب. يعمل المراجعون الداخليون كموظفين للمنظمة كما أنهم مسؤولون أمام الإدارة

ويتمتعون بالقدرة على معرفة نقاط ضعف نظام الرقابة الداخلية. أما

المراجعون الخارجيون فهم من خارج المنظمة ومسؤولون أمام المجلس (أجهزة

صنع السياسة/ وهيئات الحكم)، ويكون تقييمهم حول ما إذا كانت نظم الرقابة

الداخلية فعالة عندما يعربون عن رأيهم حول البيانات المالية.

ج. يمكن للجنة مراجعة الحسابات أن تجتمع مع المراجعين الخارجيين على انفراد

لمناقشة القضايا الرئيسية التي يشعرون بضرورة إطلاع اللجنة عليها في

غياب الإدارة.

د. ينبغي للمراجعين الخارجيين الانتماء إلى هيئات مهنية حتى يتمكنوا من العمل

بطريقة مهنية، وتكون هناك إمكانية لإبلاغ هذه الهيئات في حالة حدوث أي

مشكلة في طريقة عملهم. كما ينبغي للجنة مراجعة الحسابات أيضا استعراض

عمل المراجعين الخارجيين.

هـ. يواجه المراجعون الداخليون بعض المخاطر مع الإدارة لكونهم من موظفي

المنظمة، ويمكن أن تكون بعض نقاط الضعف التي يتم العثور عليها أثناء

المراجعة ناجمة عن الإدارة نفسها، وبالتالي يمكن أن يشكل تقديم التقارير

عنها خطرا عليهم.

و. يمكن الحد من تكرار النتائج/المسائل التي ترد في تقارير المراجعة عن طريق

تطبيق العقوبات وفقا للوائح والنظم المعمول بها في المنظمة.

3) توضيحات مدير مكتب مراجعة الحسابات الداخلية

9. أعطى الرئيس الكلمة أيضا لمديرة مكتب مراجعة الحسابات الداخلية لتقديم التوضيحات. في هذا الصدد، أوضحت الأخيرة أن عملية تعيين مدير ونائب مدير لمكتب مراجعة الحسابات الداخلية تتم من قبل المفوضية وفقا للوائح ونظم الاتحاد الأفريقي.

سادسا- استنتاجات ورشة العمل

10. استنادا إلى التدريب الذي تلقوه، خلص الأعضاء، إلى الاستنتاجات من خلال الملخص الذي قدمه الرئيس. وتمثل الفقرات أدناه موجزا عن كل موضوع:
أ. دور ومسؤوليات مكتب مراجعة الحسابات الداخلية:

11. أشار الرئيس إلى أن العرض قد تضمن معلومات هامة للأعضاء بشأن هدف مراجعة الحسابات الداخلية، ومدونة الأخلاقيات والسلوك، ومؤهلات المراجعين، وصلاحيات مراجعة الحسابات الداخلية، والأنشطة الرئيسية للمراجعة الداخلية التي تشمل:

- ضوابط التقييم،
- تقييم المخاطر،
- تحليل العمليات،
- مراجعة مدى الامتثال،
- تقديم التوصيات من أجل التحسين.

ب. دور لجنة مراجعة الحسابات في الإدارة:

12. أشار الرئيس إلى أن الأعضاء قد حصلوا على فهم أفضل لطبيعة أفضل لطبيعة لجنة مراجعة الحسابات، واختصاصاتها (ميثاقها)، والأدوار التي تلعبها، وكذلك الفوائد التي تتحقق عنها وتشمل:

- تحسين التقارير المالية

- تحسين الرقابة الداخلية

- تحسين الإدارة المالية

- توضيح المسؤوليات

- تحقيق القيمة المضافة لمراجعة الحسابات من الناحية النقدية

ج. العلاقة بين لجنة مراجعة الحسابات، والمراجعين الداخليين والخارجيين والإدارة:

13. أشار الرئيس إلى أن العرض قدم رؤى معمقة إضافية إلى الأعضاء فيما

يخص العلاقة بين اللاعبين الأربعة الرئيسيين في الإدارة (أي مجلس الإدارة، لجنة

مراجعة الحسابات، والمراجعين، والإدارة)، والحاجة إلى عقد اجتماعات منتظمة مع

المراجعين الخارجيين، وخطط عمل لجنة مراجعة الحسابات، وإدارة التضارب في

عمليات الإدارة. وعليه، يتم تحديد جودة الإدارة بمدى فعالية عمل اللاعبين الرئيسيين

معا كنظام واحد.

14. وأخيرا، وافق الأعضاء على طرح المسائل المشار إليها أدناه للمناقشة/العمل

في الاجتماعات المقبلة من أجل تحسين عمل لجنة مراجعة الحسابات (اللجنة

الفرعية لمراجعة الحسابات للجنة الممثلين الدائمين):

(1 إجراء تقييم ذاتي/رصد لعمل لجنة مراجعة الحسابات،

(2 عقد اجتماع منفصل لهيئة المكتب مع مجلس المراجعين الخارجيين قبل تقديم

تقارير المراجعة الخارجية.

سابعا. ما يستجد من أعمال

15. بما أنه لم تكن هناك أية مسائل أخرى، اختتمت ورشة العمل في تمام الساعة

.13:00

AFRICAN UNION UNION AFRICAINE

African Union Common Repository

<http://archives.au.int>

Organs

Council of Ministers & Executive Council Collection

2015

Report of the PRC sub-committee on audit matters

African Union

African Union

<http://archives.au.int/handle/123456789/4614>

Downloaded from African Union Common Repository